الأمم المتحدة

EP

UNEP/AHEG/4/7

Distr.: General
18 November 2020

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

الاجتماع الرابع

عبر الإنترنت، 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

تقرير فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة عن أعمال اجتماعه الرابع

مقدمة

1- نظراً لاستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقد الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة عبر الإنترنت، في الفترة من 9 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2- وأدلى ببيانات افتتاحية عبر الفيديو كل من السيد سفينونغ روتفاتن، وزير المناخ والبيئة في النرويج، ورئيس الدورة الخامسة المقبلة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيدة سوزان غاردنر، مديرة شعبة النظم الإيكولوجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيابة عن السيدة إنغر أندرسون، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3- وقدم السيد روتفاتن، في بيانه، أحر تحياته إلى المشاركين، معترفاً بالأثر الكبير الذي أحدثته الجائحة للكثيرين منهم. وأكد على الطابع العالمي للتحدي الذي تمثله النفايات البلاستيكية، التي يمكن العثور عليها الآن في الجزر النائية في المحيط الهادئ وفي الجليد والحياة البحرية في كلا القطبين، وقال إن الزيادة في استخدام معدات الوقاية الشخصية والمواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة في الآونة الأخيرة فرضت ضغوطاً إضافية على نظم إدارة النفايات المثقلة أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الجائحة وأهمية موضوع القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة فرضا ضرورة إيجاد سبل جديدة للحفاظ على التعاون البيئي الدولي، بوسائل منها عقد الاجتماعات عبر الإنترنت، على الرغم من التحديات المرتبطة بذلك.

4- وأشار إلى أن الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة ستقسم إلى جزأين، يُعقد الأول عبر الإنترنت في شباط/فبراير 2021، في حين يخصص الثاني للمسائل الموضوعية، ويعقد في شباط/فبراير 2022. وأكد على أن العمل لم يوضع جانباً في هذه الأثناء، وأشار إلى أن رؤساء الدول والحكومات، لدى افتتاح الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، دعوا صراحة إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

5- وفي الختام، قال إنه يتطلع إلى أن يتلقى من فريق الخبراء خياراته المحتملة لمواصلة العمل. وأعرب عن أمله في أن يتسنى عقد اجتماع بالحضور المباشر في عام 2022، وأن تتخذ خطوات حاسمة لإظهار التزام المجتمع الدولي بتخفيض مستويات القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة ومنع المزيد من التصريف في البيئة البحرية.

6- وأقرت السيدة غاردنر في كلمتها بتأثير جائحة كوفيد-19 على عمل فريق الخبراء، مشيرة إلى أن الاجتماع الحالي عبر الإنترنت قد حل محل الاجتماعين المباشرين اللذين كان من المقرر أن يعقدا بدعوة سخية من حكومتي بيرو ورواندا. ومع ذلك، فإن عمل فريق الخبراء قد أصبح بفعل الجائحة أكثر إلحاحاً وأهمية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يلزم ما يقرب من 90 مليون قناع طبي بلاستيكي كل شهر، مما يخلق تحدياً جديداً في مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية.

7- وأضافت أن المشاكل العابرة للحدود تتطلب استجابات قوية متعددة الأطراف، ويفخر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوقوفه منذ فترة طويلة في طليعة الكفاح ضد القمامة البحرية. ومنذ عام 2012، يقدم البرنامج خدمات الأمانة للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، ويشجع، منذ عام 2017، المواطنين والحكومات والقطاع الخاص على "تحويل اتجاه التيار ضد البلاستيك" من خلال حملة البحار النظيفة.

8- ولكن الإجراءات التي تقودها الحكومات لا تكفي وحدها، ومن المشجع أن نرى اهتماماً متزايداً من عالم الأعمال التجارية. ويتطلب تخفيض القمامة البحرية بذل الجميع للجهود، بما في ذلك الابتكار من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق تخفيضات كبيرة وقابلة للقياس في النفايات البلاستيكية طوال دورة الحياة. وهنأت فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية على الإنجازات التي حققها حتى الآن في استكشاف حلول لمشاكل القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

أولاً- افتتاح الاجتماع

9- افتتحت السيدة غاردنر الاجتماع في الساعة 13:00 (توقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق+3)) يوم الاثنين 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- الحضور

10- وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، وزامبيا، وسري لانكا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصين، وعُمان، وغامبيا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وقطر، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولاتفيا، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

11- وكذلك حضر الاجتماع ممثلون عن الوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

12- ومثلت الهيئات الحكومية الدولية، والهيئات غير الحكومية، والصناعية، والأكاديمية وغيرها من الهيئات التالية: مؤسسة أكفو (Akvo)، والرابطة الأمريكية للجغرافيين، ومركز العدالة والتنمية البيئية، ومركز القانون البيئي الدولي، والمركز الدولي للقانون البيئي المقارن، ومركز التوعية والبحوث والتعليم المعني بالمحيطات، ومؤسسة إلين ماك آرثر، وفريق البيئة الإماراتي، وجمعية أصدقاء البيئة، ووكالة التحقيقات البيئية، ومنظمة البيئة والتنمية الاجتماعية، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الدولية لحفظ الحيوان والنبات، والتحالف العالمي لبدائل الترميد، والنداء العالمي للعمل على مكافحة الفقر، ومنظمة غرينبيس الدولية، وقاعدة بيانات الموارد العالمية – أريندال، وهيئة دعم الصحة والعدالة البيئية، ومؤسسة هايتي لتمويل البحوث المتعلقة بالكوليرا، ومؤسسة الهند المعنية بالمياه، ومعهد الاستراتيجيات البيئية العالمية، ومعهد التنمية المستدامة والبحوث، ومعهد البحوث البحرية والساحلية (Instituto de Investigaciones Marinas y Costeras)، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، والمركز الدولي للتثقيف البيئي وتنمية المجتمع المحلي، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والحركة الدولية للنهوض بالتعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشبكة الدولية للتخلص من الملوثات، ومنظمة يوفينتوم (iuventum e.v)، ورابطة إدارة النفايات البيئية في كينيا، ومعهد كوريا البحري، ورابطة المياه الكويتية، ومنظمة التنظيف الأخير للشاطئ (Last Beach Cleanup)، وصندوق المنطقة المحمية للنظام الإيكولوجي البحري في أنتيغوا وبربودا، ومؤسسة مار فيفا (MarViva)، والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، وجامعة ولاية نورث كارولينا، ومنظمة رعاية المحيطات (OceanCare)، ومنظمة حفظ المحيطات، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، وصناديق بيو الخيرية (Pew Charitable Trusts)، ومؤسسة تنمية الشباب في الصومال، ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية، وجامعة بليموث، وجامعة تورنتو، ومؤسسة الرؤية في التكنولوجيا من أجل عالم أفضل، وهيئة الرعاية الاجتماعية في توغو، والمجلس العالمي للبلاستيك، والصندوق العالمي للطبيعة، وتحقيق النفايات الصفرية في أوروبا – التحرر من البلاستيك.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

13- في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية، ووفقاً للفقرة 3 من المادة 63 والفقرة 2 من المادة 18 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، انتُخب الرئيس وثلاثة نواب للرئيس والمقرر بالتزكية لعضوية مكتب الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة. وقرر فريق الخبراء أن يعمل أعضاء المكتب لأي اجتماعات لاحقة يعقدها الفريق، وذلك حتى الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ولكن في 8 تموز/يوليه 2020، ووفقاً للمادة 22 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، عيّن المكتب السيد ساتورو إينو (اليابان)، نائب الرئيس، للعمل رئيساً بالنيابة حتى إشعار آخر ليحل محل الرئيسة، السيدة جيليان ديمبستر (نيوزيلندا)، التي أشارت إلى أنها لم تعد في وضع يسمح لها بأداء مهامها. وفي 28 آب/أغسطس 2020، أعلنت حكومة نيوزيلندا أنها ستستقيل من المكتب. ووفقاً للمادة 19 من النظام الداخلي، رشحت دول أوروبا الغربية والدول الأخرى السويد كبديل لنيوزيلندا، وعينت السيدة بيرنيلا آهرلين لتكون ممثلة لها.

14- وانتخب فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية بالتزكية المسؤولين على النحو التالي:

الرئيس: السيد ساتورو إينو (اليابان) (دول آسيا والمحيط الهادئ)

نواب الرئيس: السيدة روز ماكينا موشيري (كينيا) (الدول الأفريقية)

السيد رسلان بوتوفسكي (الاتحاد الروسي) (دول أوروبا الشرقية)

السيدة بيرنيلا آهرلين (السويد) (دول أوروبا الغربية والدول الأخرى)

المقررة: السيدة كارِن واتسون (غيانا) (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

جيم- إقرار جدول الأعمال

15- أُقر جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقتين UNEP/AHEG/4/1 وUNEP/AHEG/4/Add.1:

1- افتتاح الاجتماع.

2- المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

3- التقدم المحرز في الأعمال ذات الصلة بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

4- النظر في الفقرة 7 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4:

(أ) تقييم الأنشطة والإجراءات القائمة (القرار 6/4، الفقرة 7 (أ))؛

(ب) تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية (القرار 6/4، الفقرة 7 (ب))؛

(ج) تشجيع الشراكات التي تضطلع بأنشطة فيما يتعلق بمنع القمامة البحرية (القرار 6/4، الفقرة 7 (ج))؛

(د) تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة (القرار 6/4، الفقرة 7 (د)).

5- النظر في التقارير المتعلقة بخيارات الاستجابة المحتملة عملاً بالفقرة 10 (د) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

6- الاستعدادات الخاصة بعقد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير أعمال الاجتماع.

9- اختتام الاجتماع.

دال- تنظيم العمل

16- في سياق الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية لتشغيل الاجتماع الحالي قد وردت في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/11، قال الرئيس إن الاجتماع سيعقد في جلستين يوميتين عبر الإنترنت تعقدان من الساعة 13:00 إلى 15:00 ومن الساعة 15:30 إلى 17:30 (توقيت نيروبي (التوقيت العالمي المنسق+3))، على التوالي، في الفترة من 9 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وسيعقد الاجتماع بواسطة المنصة الإلكترونية إنتربريفاي (Interprefy) عبر الإنترنت، مع توفير الترجمة الفورية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وشرح استخدام المنصة، مبرزاً سبل تعظيم فعاليتها.

17- وأبلغ الرئيس المشاركين بأنه، في حالة عدم قدرته مؤقتاً على أداء دوره، فإنه، وفقاً للمادة 21 من النظام الداخلي، سيعين نائبة الرئيس السيدة آهرلين لكي تحل محله.

ثالثاً- التقدم المحرز في الأعمال ذات الصلة بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

18- في سياق عرض هذا البند، دعا الرئيس ممثلاً عن الأمانة إلى تقديم سلسلة من التحديثات التقنية بشأن التطورات ذات الصلة في العمل المضطلع به عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

19- وأشارت ممثلة الأمانة إلى أن فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية طلب في اجتماعه الثالث تحديثاً للمعلومات عن المسائل المتصلة بالفقرات 2 و3 و8 من قرار جمعية البيئة 6/4. وسيعرض هذا التحديث في الاجتماع الحالي، إلى جانب معلومات مستكملة أخرى عن الأعمال ذات الصلة التي يجري الاضطلاع بها.

ألف- مشروع تقييم بشأن مصادر القمامة ومساراتها ومخاطرها، بما في ذلك التلوث الناجم عن القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة (الفقرة الفرعية 2 (ب) من القرار 6/4)

20- قدم ممثل الأمانة عرضاً عاماً للمعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/3، مشيراً إلى الولاية المنصوص عليها في الفقرة الفرعية 2 (ب) من القرار 6/4، وبين دور اللجنة الاستشارية العلمية التي أنشئت لدعم وضع تقييم لمصادر النفايات ومساراتها ومخاطرها من خلال توفير المعلومات والبيانات والتجارب والاستعراضات والمشورة في المجال العلمي. وقد عملت اللجنة، التي تضم 67 عضواً رشحتهم الدول الأعضاء والمنظمات المعتمدة، عن طريق الاجتماعات الإلكترونية والاجتماعات بالحضور الشخصي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد خضع مشروع التقييم لاستعراضين؛ وتلقى الاستعراض الأول حوالي 600 1 تعليق في حين ورد نحو 780 تعليقاً على الاستعراض الثاني.

21- وبعد ذلك، قدمت ممثلة للأمانة بعضاً من مشاريع نتائج التقييم. وقالت إن التقييم وجد أن المواد البلاستيكية تمثل الجزء الأكبر والأكثر ضرراً من القمامة البحرية وأكثرها مقاومة للتحلل، وأظهرا تزايداً في كمياتها المسجلة في جميع البيئات البحرية والساحلية. ويقدر أن نسبة 80 في المائة من المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات تتراكم في نهاية المطاف في مناطق خارج نطاق الولايات الوطنية، وأن نسبة 85 في المائة من مجموع النفايات البحرية هي نفايات بلاستيكية، وتقدر كمية البلاستيك في المحيطات بما يتراوح بين 75 و150 مليون طن.

22- وقد أُنتج نحو 000 7 مليون طن متري من النفايات البلاستيكية منذ خمسينات القرن العشرين، وتشير التقديرات إلى أن ما بين 60 و100 مليون طن متري من النفايات البلدية التي أسيئت إدارتها قد دخل المحيطات مباشرة. وتنتج المواد البلاستيكية البحرية بشكل رئيسي من مصادر برية بما في ذلك مدافن القمامة ومسارات النفايات التي تعاني من سوء الإدارة، وحالات الفقد العرضية أثناء الإنتاج والنفايات البلاستيكية الناتجة عن النقل ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعة. وقد تعمل كمصادر أيضاً البالوعات البيئية، بما في ذلك الخزانات والتربة الزراعية والرواسب البحرية. وتأتي كميات أقل من السفن التجارية والترفيهية وغيرها من السفن، فضلاً عن صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

23- وتظهر أربعة مسارات رئيسية يدخل البلاستيك من خلالها إلى البيئة البحرية: الأنهار، والصرف الصحي، ومياه الصرف، والهواء، والثلج، والجليد. وتنتج الجسيمات البلاستيكية الدقيقة والجسيمات البلاستيكية النانوية بالتحلل الضوئي، والتحلل المائي، والتآكل، والتحلل الأحيائي، كما تنتج عن سوء التخلص من منتجات العناية الشخصية والمنتجات المنزلية، وعن طريق الجريان السطحي من التطبيقات الزراعية. ويمتد عمر المواد البلاستيكية المستخدمة في الحياة اليومية، مثل الزجاجات وفرش الأسنان، إلى عقود، وربما إلى قرون. وإذا لم تتخذ أي إجراءات، تشير التقديرات إلى أن كميات المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات يمكن أن تتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2060. وبينت الدراسات أن معظم المواد البلاستيكية والمختلطة القابلة للتحلل الأحيائي لا تتحلل في البيئة البحرية ولا تلبي حتى معايير التحلل الأحيائي.

24- ومنذ نشر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016 عن *النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة – الدروس والبحوث على الصعيد العالمي الرامية إلى حفز العمل وتوجيه التغير في السياسات العامة*، تظهر بشكل متزايد الأدلة التي تؤكد الآثار البيئية الضارة للمواد البلاستيكية البحرية، مثل خنق الشعاب المرجانية؛ وتشبك الطيور والأسماك والأنواع المهاجرة مثل السلاحف والثدييات وهلاكها جوعاً وغرقاً؛ والإجهاد الفسيولوجي والسمي والتجويع للعوالق والمحار واللافقاريات والأسماك والطيور البحرية والسلاحف والثدييات البحرية. وبالمثل، أظهرت الأبحاث التي أجريت على آثار تعرض الإنسان للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المكونة لها، عن طريق الجلد أو الابتلاع، أن البلاستيك يشكل خطراً حقيقياً على صحة الإنسان. ويمكنه أن يسبب اضطرابات النمو العصبي؛ واختلال وظائف الغدد الصماء؛ وأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية وأمراض الاستقلاب؛ والسرطان؛ والنتائج الضارة للإنجاب والحمل؛ وانخفاض الاستجابات المضادة للقاحات.

25- وعلاوة على ذلك، تمثل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة مضخمات للمخاطر، بعملها كطبقات تحتية عائمة للأغشية الحيوية والمجتمعات الميكروبية، وبتوفيرها أسطحاً كبيرة لامتزاز الملوثات البيئية ورشح المواد الكيميائية. ويمكن أن تحدث الإطلاقات الكيميائية من الكائنات المجهرية التي تستخدم النفايات البلاستيكية كغذاء وتنتج مواد كيميائية نشطة بيولوجيا، مثل المضادات الحيوية، في نواتج الاستقلاب الثانوية. وهذا من أمثلة التلوث التسلسلي المتعاقب.

26- وأوضحت أن بعض الباحثين يعتبرون وجود مواد كيميائية ذات تأثيرات صحية معروفة في المواد البلاستيكية سبباً كافياً لاعتماد نهج وقائي. ويرى آخرون أن المخاطر ونقاط النهاية المرتبطة بالمواد الكيميائية المضافة بالتركيزات المستخدمة في الاختبارات المعملية لا تتطابق مع التركيزات التي تُقاس في الميدان. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى إطار أكثر تفصيلاً لتقييم المخاطر تدعمه دراسات رصد شاملة عالية الجودة ودراسات أكثر واقعية من الناحية البيئية بشأن الآثار من أجل التمكين من التوصيف الكامل للمخاطر السمية للجسيمات البلاستيكية الدقيقة والتسربات التي ترشح منها.

27- وتقدر قيمة السوق العالمية للمنتجات البلاستيكية بأكثر من تريليون دولار، ويتوقع أن تنمو إلى تريليوني دولار بحلول عام 2022. وفي سياق منفصل، يقدر إجمالي قيمة الرأسمال الطبيعي الذي يستفيد منه المجتمع نتيجة لإنتاج السلع الاستهلاكية البلاستيكية بمبلغ إضافي قدره 75 بليون دولار في السنة. ويبلغ أحدث تقدير للخسائر السنوية الناجمة عن المواد البلاستيكية البحرية 500 بليون دولار إلى 500 2 بليون دولار، بالمقارنة مع قيمة 13 بليون دولار المذكورة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016. وجاءت الخسائر الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالصناعات الساحلية والبحرية، مثل مصائد الأسماك والنقل البحري، كبيرة جداً.

28- وفي جلسة الأسئلة والأجوبة التي تلت ذلك، توجه أحد الممثلين بالشكر إلى اللجنة الاستشارية العلمية على عملها، وأشار إلى أن جميع القارات والمناطق والبلدان تشهد وقائع مختلفة تتغير باستمرار؛ واقترح لذلك الانتقال إلى نموذج إقليمي يستند إلى الأدلة الجديدة التي تنتجها البحوث.

29- وفي سياق التأكيد على المخاطر التي تتعرض لها صحة الإنسان من الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، قالت واحدة من الممثلين من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية إن تغير المناخ سيؤدي إلى نقص المياه ويدفع بعض البلدان إلى الحصول على مياهها عن طريق تحلية مياه البحر. وسألت عما إذا كان ينبغي لها القيام بذلك. وقالت ممثلة الأمانة إن مسألة تحلية المياه أثيرت في التقييم، ومن الصعب على القطاع بحث كيفية إدخال المرشحات لغرض إزالة البلاستيك.

30- ورداً على طلب للحصول على مزيد من المعلومات عن الدراسات التي تستند إليها استنتاجات التقييم فيما يتعلق بصحة الإنسان، قالت إن إحدى المجموعات ذات التركيز الطبي القوي، وهي لجنة لانسيت المعنية بالمحيطات وصحة الإنسان، تقوم بتجميع المعلومات التي تشمل ورقات خضعت لاستعراض الأقران. غير أن واضعي التقييم، مثلما ذُكر سابقاً، عرضوا أيضاً الرأي المخالف ومفاده أن مستويات المواد البلاستيكية في المحيطات قد لا تكون مساوية لما شوهد في المختبرات.

باء- إنشاء منصة رقمية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

31- وجه ممثل عن الأمانة الانتباه إلى المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/4، وقال إن أهداف إنشاء منصة رقمية لأصحاب المصلحة المتعددين هي إدماج البيانات والمعلومات من مصادر متعددة، وتحقيق التواصل بين أصحاب المصلحة، وتحديد الثغرات والإجراءات ذات الأولوية، وتنسيق الإجراءات وتوجيهها، وتيسير تحديد الأهداف وقياس التقدم المحرز إزاء أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المؤشرات البيئية. وستخدم المنصة طائفة من مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات المحلية والوطنية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمواطنين العاديين.

32- وقد ضم الهيكل المفاهيمي للمنصة الرقمية قواعد البيانات الداخلية والخارجية والتطبيقات الأخرى من خلال نقطة دخول واحدة تسمى مركز القيادة الافتراضي، حيث سيتمكن المستخدمون من الوصول إلى أدوات لإجراء تحليلات بسيطة للبيانات ولقياس التقدم المحرز وتتبعه. وينبغي أن تتيح المنصة أيضاً إمكانية الحصول على معلومات تتراوح بين وثائق السياسات والمنشورات والكتب البيضاء التي تخضع لاستعراض الأقران. ومن شأن المنصة، بوصفها الذراع الرقمية للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، أن تتيح التعاون الافتراضي المخصص، بوسائل منها توفير الفرص السهلة لتقاسم المحتوى والتفاعل، والفرص الأكثر تطوراً في المواءمة بين الجهات صاحبة المصلحة.

33- وستعتمد المنصة على عدد من المبادرات القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك منتدى العلوم والسياسات والأعمال التجارية المعني بالبيئة وغرفة متابعة الحالة البيئية العالمية. وتعترف المنصة أيضاً بالمساهمات الكبيرة التي قدمتها الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتسعى إلى الاستفادة منها. وتكميلاً للمنصة، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية بيانات لتوفير المعلومات وأدوات التحليل الدقيقة والموثوقة والحديثة، مع تقديم مساهمات أوسع نطاقاً في الوقت ذاته لمجموعة من المجتمعات المحلية التي تشارك في رصد القمامة البحرية والتلوث بالبلاستيك وفي التخفيف من حدتها. وللاستراتيجية ثلاثة أركان أساسية: توفير إمكانية الوصول المباشر إلى البيانات العالية القيمة، وتوفير الأدوات اللازمة للتحليل المفتوح للبيانات، والعمل مع طائفة من الشركاء على تطوير أدوات لدعم اتخاذ القرارات.

34- ويراد من هذه المنصة أن تعمل بمثابة الآلية المركزية لتتبع القمامة البحرية على الصعيد العالمي، وأن توفر المعلومات التي يمكن استخدامها في تخطيط الإجراءات واتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي. وبينما ستكون نقطة البداية هي البيانات المتعلقة بالهدف 14-1-1 ب من أهداف التنمية المستدامة، فإن النطاق سيوسع، مع نضج المنصة، لكي يشمل البيانات التكميلية، بما في ذلك البيانات عن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وتستند المنصة إلى بحوث موثقة في كتاب أبيض بعنوان "وضع منصة عالمية لرصد القمامة البحرية والأعمال التي تسترشد بها"، مثَّل نقطة انطلاق قيّمة لجعل الأهداف الرفيعة المستوى أكثر تحديداً وقابلية للتنفيذ.

35- ونفذت شركة آي بي إم (IBM) أعمال تطوير التكنولوجيا التأسيسية من خلال أنشطة شملت حلقة عمل بشأن الأفكار المتعلقة بالمشاريع التجريبية ذات الصلة، وتقديم نموذج تجريبي لتحليل البيانات ووكيل افتراضي يُشغَّل بالذكاء الاصطناعي. ويجري إنشاء موقع مصغر لعرض العمل على النماذج الأولية.

36- وفي نهاية المطاف، سيستند النظام الرقمي إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات والأدوات وغيرها من المنتجات ذات الصلة بفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وتشمل الموارد الرئيسية التي سيسلَّط الضوء عليها نموذج تدفق البلاستيك الذي وضعه باحثون في جامعة ولاية فلوريدا. ومن شأن إدراج هذه المنتجات في المنصة الرقمية أن يساعد على الوصول إلى جماهير جديدة ويوفر نقطة دخول مشتركة لمجموعة من المنتجات الهامة. وسيوفر المزيد من التفاصيل حول المنصة في حلقة دراسة شبكية من المقرر مبدئياً عقدها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال حلقة عمل

للمستخدمين من المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر، ستدعى مجموعات أصحاب المصلحة إلى وصف احتياجاتها. وستُجرَّب المنصة في ثلاثة بلدان اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021. وستُطلق المرحلة الأولى في شباط/فبراير 2021. وسيكون الإصدار النهائي للمنصة بأكملها في موعد أقصاه حزيران/يونيه 2023.

37- وقال أحد الممثلين إن تعزيز التثقيف البيئي أمر أساسي لتحسين السلوك المتعلق بالاستهلاك وإدارة النفايات. وينبغي تكييف المعلومات المقدمة في المنصة مع القدرات المختلفة للطلاب والعلماء وغيرهم من أصحاب المصلحة، وينبغي أن تشمل، قدر الإمكان، المواد السمعية-البصرية وغيرها من المحتويات التي يسهل فهمها وتكون في متناول الجمهور العام، بالإضافة إلى البيانات والورقات التقنية التي يعدها الخبراء. واقترح ممثل آخر أن تُناقَش المنصة أثناء النظر في المعلومات المقدمة فيما يتعلق بخيارات الاستجابة المحتملة في إطار البند 5 من جدول الأعمال.

38- وقال أحد الممثلين، وأيده في ذلك عدة ممثلين آخرين، إنه على الرغم من فهمه للكيفية التي ستعمل بها المنصة على تحقيق القيمة المضافة، فهي ينبغي أن تكون عنصراً واحداً فقط من العناصر العديدة التي تستخدم لمعالجة مشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وعلاوة على ذلك، ترتبط بالمنصة مخاطر محتملة، مثل عدم مراقبة النوعية إذا قام أصحاب المصلحة بتحميل المعلومات عن كل نشاط من أنشطتهم، وعدم وجود ترجيح مناسب إذا أعطيت المبادرات الكبيرة والصغيرة الأهمية نفسها، وعدم التنسيق إذا لم تبذل الجهود لالتماس الترابط. وعلى أي حال، لا ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو تحليل أكبر عدد ممكن من الأنشطة.

39- وفي سياق الإشارة إلى التطورات الهامة التي شهدتها قاعدة الأدلة منذ عام 2016، حث أحد الممثلين الأمانة على النظر في كيفية الإبلاغ عن التطورات الأخيرة والمستقبلية في قاعدة الأدلة في اجتماع الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، مع مراعاة أنه لا يرجَّح التفاوض بشأن القرارات المتعلقة بالقمامة البحرية حتى عام 2022.

40- ورداً على التعليقات، قال ممثل الأمانة إن الفريق الذي كان وراء وضع المنصة يدرك الحاجة إلى التنسيق وضرورة الاستناد إلى المبادرات القائمة. وستُطلق مسارات عمل مخصصة لتيسير التنسيق المنتظم بين الخبراء وتحديد أوجه التآزر. وفيما يتعلق بمراقبة النوعية، يتحرّى الفريق مجموعة من الآليات لجمع الخبراء معاً لإجراء استعراض الأقران للمحتوى أو تقييمه على نحو آخر قبل إتاحته على المنصة لضمان أن يكون موثوقاً وملائماً وموافقاً لأحدث التطورات.

جيم- التحديد المؤقت لجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومبادراتها وغير ذلك من مصادر خبراتها ذات الصلة بمسألة القمامة البحرية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

1- فريق إدارة البيئة

41- في سياق لفت الانتباه إلى المعلومات ذات الصلة الواردة في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/5، قالت ممثلة للأمانة إن فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة قد أنشأ فريق عمل مشترك بين الوكالات يتألف من 23 كياناً عضواً ومراقباً واحداً لتيسير الأعمال التحضيرية. وقد اجتمع فريق العمل واتفق على اختصاصاته. ومن أجل تقديم لمحة شاملة عن أنشطة الأمم المتحدة ومبادراتها لمعالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، جُمعت البيانات بواسطة دراسة مكتبية للموارد المتاحة والمشاورات الفردية مع كيانات الأمم المتحدة الممثلة في فريق العمل ومقابلات متعمقة مع 26 كياناً إضافياً من كيانات الأمم المتحدة. وأجري تحليل لمشاركة تلك الكيانات في الجهود المبذولة للتصدي للقمامة البحرية، والخبرات المتاحة داخلياً، والثغرات المحتملة، ومجالات التآزر، وفرص مواصلة التعاون، ووُصفت في مسودة أولية لتقرير التحديد سيجري استعراضها داخلياً خلال الأشهر التالية.

42- وتُقسم النواتج النهائية إلى خمسة أقسام رئيسية، هي المقدمة؛ ولمحة عامة عن العمليات والاتفاقات والالتزامات الرئيسية في مجال القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ ووصف لمخطط تحديد

ولايات كيانات الأمم المتحدة وخبراتها ومبادراتها المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ وعرض للنتائج، بما في ذلك الثغرات المحددة ومجالات التآزر والفرص المتاحة لمواصلة التعاون؛ والاستنتاجات والتوصيات.

43- وعلى الرغم من أن فريق العمل لم يستعرض التقرير بعد، قالت إنها تود مع ذلك أن تُطلع المشاركين على بعض النتائج الأولية. ووفقاً للبيانات التي جُمعت، فإن 31 في المائة من كيانات الأمم المتحدة تشارك مباشرة في معالجة مشكلة القمامة البحرية عن طريق ولاية صريحة و/أو أنشطة هامة، في حين صنفت نسبة 31 في المائة من الكيانات مشاركتها على أنها جزئية، بينما أبلغت نسبة 4 في المائة عن عدم مشاركتها على الإطلاق. وتناولت طائفة الأنشطة الواسعة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة مشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة من عدة زوايا مختلفة، بما في ذلك معالجة العوامل الدافعة لها، مثل الإنتاج والاستهلاك في القطاعات المختلفة؛ وآثارها، بما في ذلك الاثار البيئية والاجتماعية–الاقتصادية؛ والاستجابات لها، مثل إدارة النفايات والاقتصاد الدائري. وتعمل الكيانات التي تشارك مشاركة مباشرة في معظمها في ميدان المسائل البيئية المتعلقة بالبحار والمحيطات (هدف التنمية المستدامة 14). ويبدو أن جهود كيانات الأمم المتحدة تركز في الغالب على الآثار التي تحدث في المراحل النهائية، وتعالج المصادر البحرية للقمامة البحرية، والحلول المتصلة بالنفايات. وقد حدثت زيادة تدريجية في الأنشطة المتصلة بتعزيز الاقتصاد الدائري. وكان النشاط الأكثر شيوعاً هو تقديم مساعدات تقنية إلى الدول الأعضاء. وبينما يتسم العديد من البرامج والمشاريع بطابع عالمي، تدير الكيانات مواضيع القمامة البحرية والمشاريع ذات الصلة في مناطق مختلفة من العالم، مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا.

44- وسيدعى فريق العمل والكيانات التي شاركت في عملية المقابلات المتعمقة إلى تقديم التعليقات على المسودة الأولية، التي سيتم تحميلها على الموقع الشبكي لفريق إدارة البيئة، بمجرد أن يستعرضها الفريق ويقبلها. وسيترجم الموجز التنفيذي إلى الفرنسية والإسبانية، وربما إلى لغات أخرى. وسيتاح التقرير النهائي للاطلاع في الوقت المناسب لانعقاد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

45- وأعرب عدد من الممثلين عن امتنانهم لفريق إدارة البيئة لما بذله من جهود لإعداد تقرير مخطط التحديد.

46- وقال أحد الممثلين إن التقرير لا يُظهر على ما يبدو التعديلات التي أدخلت على المرفقات الثاني والثامن والتاسع لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، المعروفة باسم "التعديلات المتعلقة بالنفايات البلاستيكية"، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر بهدف تحسين التحكم في نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود وتوضيح نطاق الاتفاقية من حيث انطباقها على مثل هذه النفايات، وستدخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وأضاف أنه لم ير أي إشارة إلى الإعلانات السياسية أو خطط العمل الإقليمية التي تدعو إلى اتفاق عالمي ملزم قانوناً لمكافحة التلوث البلاستيكي، على سبيل المثال "خطة العمل الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ: القمامة البحرية 2018–2025". وينبغي أيضاً إدراج صكوك إقليمية، مثل اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية واتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة).

47- وقدم ممثل للأمانة آخر المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار جمعية البيئة 9/4، وعنوانه "معالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة"، وتحديداً الفقرة 8 (ج) من المنطوق، التي طلبت فيها جمعية البيئة من المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى إتاحة المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها بالفعل الدول الأعضاء لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية والأثر البيئي للمنتجات البلاستيكية على امتداد كامل دورتها مقارنةً بالأثر البيئي للمواد البديلة. ومن خلال مبادرة دورة الحياة، أجريت دراسات تقييم تلوية لدورة الحياة على أكياس التسوق وزجاجات المشروبات ومواد تعبئة الأغذية السفرية وأدوات المائدة وأكواب المشروبات والحفاضات ومنتجات النظافة الأنثوية وأقنعة الوجه.

وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت أمثلة على الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لمعالجة التلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة في سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأتيح الاطلاع على جميع الدراسات أو سيتاح الاطلاع عليها بحلول نهاية عام 2020، على الرابط: https://www.lifecycleinitiative.org/single-use-plastic-products-studies.

48- وقد أظهرت نتائج الدراسات التلوية أن تقييمات دورة الحياة يمكن أن تفيد في إرشاد وضع السياسات المتعلقة بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة من خلال تحديد المزايا مقابل الأضرار بالنسبة للبيئة بين هذه المنتجات وبدائلها. وكذلك قدمت الدراسات معلومات لمقرري السياسات بشأن التغييرات اللازمة. وتتعلق معظم الإجراءات المبلغ عنها بمرحلتي الاستخدام أو نهاية العمر. ومع ذلك، تمثل مرحلة تصميم المنتجات مجال عمل حاسم في الجهود الرامية إلى التقليل من الآثار البيئية. وفي هذا الصدد، تظهر سياسات أكثر شمولاً تهدف إلى معالجة المراحل المتعددة لدورات حياة المنتجات البلاستيكية. ولم تراعي دراسات تقييم دورة الحياة بعد آثار القمامة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، ومن ثم يلزم أخذها في الاعتبار إلى جانب نتائج تلك الدراسات، كما كان الأمر بالنسبة لعوامل أخرى مثل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والثقافة.

49- وقالت ممثلة إن بلدها يواصل الدعوة إلى أن تستند جميع الجهود التي تُبذل في مجال القمامة البحرية إلى أفضل العلوم المتاحة، وأعربت عن تقديرها الكبير للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز الاتصال والتعاون في هذا الصدد.

2- اتفاقية بازل

50- قال السيد رولف بابيت، الأمين التنفيذي لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، إن التعديلات المتعلقة بالنفايات البلاستيكية التي أدخلت على اتفاقية بازل، واعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل في اجتماعه الرابع عشر، تمثل الصك العالمي الوحيد الملزم قانوناً بشأن التحكم في نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود لضمان إدارتها السليمة بيئياً. ومن شأن التنفيذ الفعلي للتعديلات، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، أن يمكّن البلدان من تعزيز الرقابة على تجارة المواد البلاستيكية، ومواصلة إعادة التدوير، وضمان الإدارة السليمة بيئياً للبلاستيك، ومنع إنتاج النفايات البلاستيكية والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

51- وتقوم أفرقة الخبراء بوضع مبادئ توجيهية تقنية بشأن النفايات البلاستيكية وغير ذلك من الوثائق التوجيهية من أجل دعم البلدان في تنفيذ التعديلات. وتقدم أمانة اتفاقية بازل أيضاً المساعدة التقنية إلى البلدان مع التركيز على الأركان الثلاثة للاتفاقية. ويجري تنفيذ مشاريع تجريبية في بنغلاديش وسري لانكا وغانا، ومن المقرر تنفيذ المزيد من المشاريع، بوسائل منها برنامج المنح الصغيرة التابع للمراكز الإقليمية وعن طريق الشراكة بشأن النفايات البلاستيكية.

52- وقال إن أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم تُسهم في أعمال فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك عملية الجرد، وتتعاون عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الولايات المنصوص عليها في قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة. ويجري تنفيذ الأنشطة وتشمل تلك التي تنفذ بواسطة الشراكات، وإصدار منشور الرسوم البيانية الحيوية للنفايات البحرية وبواسطة منبر عبر الإنترنت لتبادل المعلومات عن المبادرات الإقليمية والوطنية للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية.

53- وأضاف أن جائحة كوفيد-19 تضيف إلى حد كبير إلى التلوث العالمي بالمواد البلاستيكية نظراً للدور الأساسي الذي تؤديه المواد البلاستيكية في حماية الناس من هذا المرض، وخاصة العاملين في مواجهة الجائحة. وتكافح المدن التي تواجه معدلات عالية من الإصابات بكوفيد-19 لإدارة الزيادة الهائلة في النفايات الطبية، التي سيكون لها آثار طويلة الأجل على البيئة.

54- وقد وضعت اتفاقية بازل مبادئ توجيهية تقنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبية ونشرت صحائف وقائع لزيادة الوعي بهذه المشكلة ولدعم البلدان في وضع آليات لمعالجة الضغوط الإضافية الناجمة عن الجائحة في مجال إدارة النفايات. وسيتسم بأهمية أساسية العمل المشترك من كافة الأوساط في إعادة البناء على نحو أفضل والتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية خلال مرحلة التعافي من الجائحة.

3- برنامج البحار الإقليمية

55- قالت السيدة كيرستن ستيندال، منسقة فرع تكامل النظم الإيكولوجية، إن برنامج البحار الإقليمية يعمل على تعزيز آليات إدارة المحيطات الإقليمية وتعزيز التعاون والتنسيق لمعالجة المسائل البحرية والساحلية. ومن خلال اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية البالغ عددها 18، يقدم البرنامج الدعم لأكثر من 143 بلداً في جهودها الرامية إلى حفظ وحماية مناطقها البحرية والساحلية وتطويرها على نحو مستدام. ويتيح برنامج البحار الإقليمية منبراً فعالاً لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ ورصد الأهداف الوطنية والإقليمية والمبادرات والمعاهدات الدولية، مع وضع الأطر المؤسسية والقانونية والطوعية والمالية. ويجمع البرنامج بين جميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، بما في ذلك السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية المعنية، من أجل التصدي للتدهور المتسارع للمحيطات والسواحل عن طريق التنفيذ المنسق للغايات المستهدفة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد تعاون برنامج البحار الإقليمية مع كيانات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، ومع اتفاقات بيئية متعددة الأطراف مثل اتفاقية التنوع البيولوجي. ويلزم التضافر الدولي لوضع إجراءات مشتركة لتنفيذ الأهداف والالتزامات العالمية ورصدها والإبلاغ عنها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الاتفاقات البيئية الدولية.

56- وتوفر أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"، زخماً قوياً للتعاون الإقليمي والمؤسسي من أجل دعم العمل المنسق فيما يتعلق بأحواض البحار المشتركة. ولا يمكن تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات إلا من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات بين المؤسسات وأصحاب المصلحة. وعلى سبيل المثال، تتطلب معالجة مصادر التلوث اتخاذ إجراءات من قطاعات مثل الملاحة ومصائد الأسماك والزراعة والتعدين. وفي هذا الصدد، توفر برامج البحار الإقليمية تدابير ملموسة لاتخاذ الإجراءات المنسقة، بما في ذلك البروتوكولات للتلوث البري والبحري والمناطق المحمية؛ وخطط العمل والبرامج والمبادرات المتخصصة؛ والمبادئ التوجيهية والمؤشرات المتوائمة؛ وبرامج الرصد.

57- ولأن التلوث يتسم بطبيعة عابرة للحدود، يحتل برنامج البحار الإقليمية موقعاً جيداً لمعالجة الزيادة في النفايات البلاستيكية الناجمة عن الإنتاج الكبير لمعدات الوقاية الشخصية ذات الصلة بالجائحة. وقد اعتمد البرنامج خطط عمل أو استراتيجيات تشمل مبدأ تغريم الملوث، ونهجاً وقائياً أو نهجاً للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، وتشجيع الاستثمار في حفظ النظم الإيكولوجية الساحلية. وتشمل الإجراءات الرئيسية المتخذة للسيطرة على آثار التلوث والتقليل منها وتخفيفها تحديد مصادر التلوث ورصدها، وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتلوث، وإجراء تقييمات بيئية استراتيجية وتقييمات للأثر البيئي، ووضع نُهج للتقييم وللمؤشرات.

58- ويرحب برنامج البحار الإقليمية بالعمل الذي قام به فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية في الجهود العالمية التي تبذلها البلدان لمعالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وتتطلب مكافحة التلوث البحري الالتزام وبذل الجهود من جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والباحثون والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية.

4- النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

59- قالت السيدة بريندا كوكوك، مسؤولة إدارة البرامج، في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، إن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو إطار سياساتي عالمي طوعي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهدفه تعزيز السلامة الكيميائية وتنفيذها. وتحتوي بعض المواد البلاستيكية على مواد كيميائية ضارة بصحة الإنسان والبيئة، مثل الفثالات والمواد الكيميائية المتعددة الفلور والبيسفينول ألف ومثبطات اللهب المبرومة. ولحماية الصحة والنظم الإيكولوجية، ينبغي استبعاد المواد الكيميائية الضارة من سلسلة القيمة في أقرب وقت ممكن، في مرحلة التصميم والإنتاج، أو كحل أخير أثناء إعادة تدوير المواد البلاستيكية. وبالتخلص المبكر من هذه المكونات الضارة يمكن تحسين إمكانية إعادة التدوير للمواد البلاستيكية ودعم النهج الدائري الخالي من المواد السمية.

60- وأصدرت أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية موجزاً للسياسات بعنوان "المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية التي تثير القلق في المنتجات الاستهلاكية"، أبرز ضرورة إزالة المواد الكيميائية التي تثير القلق من خلال تصميم المنتجات، وتعزيز القواعد التنظيمية والامتثال لها، وتعزيز المعارف العلمية والتقنية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المضافة، وزيادة إمكانية تتبع المعلومات وموثوقيتها، وتعزيز الالتزامات والمعايير المتعلقة بالتخلص التدريجي من بعض المواد الكيميائية المضافة. ويتطلب القيام بذلك اتخاذ إجراءات منسقة على امتداد سلسلة قيمة المواد البلاستيكية من خلال الترويج للحلول الجماعية والابتكار لتحقيق النهج الدائري.

61- وجرى تناول المواد الكيميائية والنفايات في إطار الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في إطار الغاية 12-4، وتمت بالفعل مراقبة عدد من المواد التي تثير القلق على الصعيد العالمي بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ويتميز النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بوصفه إطاراً شاملاً ومتعدد الأطراف ومتعدد القطاعات، بطموحه الفريد، ويقدم للحكومات وأوساط الصناعة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية الفرصة للمناقشة والتنسيق والعمل بشأن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها، في جو من الثقة والتعاون. ويجري النظر في عدد من المجالات المرتبطة بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة بوصفها قضايا ناشئة في مجال السياسات في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء والمواد النانوية ونشر المعلومات ذات الصلة بالمواد الكيميائية ضمن سلاسل القيمة للمنتجات. وتتعاون أمانة النهج الاستراتيجي والجهات صاحبة المصلحة فيه مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من المبادرات الرئيسية لتعزيز المشاركة المبسّطة والفعالة بشأن الأهداف المشتركة. وستنتهي الولاية الحالية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في عام 2020، وتجري عملية فيما بين الدورات من أجل إعداد توصيات تتعلق بالنهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020 لكي ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الخامسة في عام 2021.

62- وعلى الرغم من اتساع نطاق النهج الاستراتيجي، فإنه لا يتناول بوضوح صريح في الوقت الراهن القمامة البلاستيكية البحرية أو الجسيمات البلاستيكية الدقيقة. ومن شأن المناقشات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020 أن تتيح فرصاً للمجالات البرنامجية الجديدة ومجالات التركيز الجديدة، بما في ذلك لبناء القدرات وتقاسم المعارف وتشجيع الابتكار. وينبغي لأصحاب المصلحة الراغبين في المشاركة في عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن يتصلوا بأمانة النهج الاستراتيجي على عنوان البريد الإلكتروني: saicm.chemicals@unep.org.

5- المناقشة

63- في سياق تلخيص الرئيس للمناقشة في إطار البند 3 من جدول الأعمال، قال إنه على الرغم من أن التقدم الذي أُحرز أخيراً في تحسين الفهم العلمي لمسارات ومخاطر القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة لم يكن في صميم ولاية الفريق، إلا أن العلوم ذات الصلة بالموضوع شكلت مع ذلك أساساً لمناقشة

الفريق بشأن سبل المضي إلى الأمام. وجرى تحديد منصة أصحاب المصلحة المتعددين كخيار محتمل للاستجابة في العديد من التقارير التي وردت من المشاركين، ولكن أثيرت أيضاً شواغل بأنه لا ينبغي الاعتماد على هذا الخيار إلى درجة تستبعد الخيارات الأخرى. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي التحديثات باستمرار من الأمانة بشأن جوانب التقدم العلمي وكذلك جدوى استخدام منصة أصحاب المصلحة المتعددين كخيار محتمل للاستجابة. وأضاف أن الأمانة ستنظم حلقة دراسية شبكية بشأن المنصة، وشجع المشاركين على الحضور والنظر في المساهمة في تطوير المنصة.

64- وانتقل إلى عملية وضع مخطط التحديد، فقال إنها تتشابك مع عملية الجرد. وشكر مقدمي العرض على ما قدموه من معلومات مستجدة ولمحات عامة عن المبادرات ذات الصلة، فشدد على أهمية هذه المبادرات والإنجازات في مناقشات الفريق وعلى صلتها بمواضيع تلك المناقشات. ومن شأن المعلومات التي جرى تقاسمها في ذلك السياق أن تفيد في إثراء المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى في الاجتماع الحالي بهدف تعزيز التعاون من أجل إيجاد حلول أكثر فعالية مع تقدم الاجتماع.

65- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين إن مشروع التقييم الأخير لمصادر القمامة ومساراتها ومخاطرها، بما في ذلك القمامة البلاستيكية والتلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة يفيد بأن تقديرات تكلفة المخاطر التي تتعرض لها صحة الإنسان من هذه القمامة قد زادت من 13 بليون دولار إلى ما يتراوح بين 500 بليون دولار و500 2 بليون دولار. وتبرز هذه الزيادة أنه على الرغم من أن الدراسات لا تزال تُرشد الأعمال التي يقوم بها الفريق، فإن هناك حاجة ملحة إلى أن يقدم الفريق توصيات واضحة للتحرك بشكل حاسم نحو اعتماد إطار عالمي ملزم قانوناً.

66- ورداً على التعليق، أوضح ممثل للأمانة أن الرقم الجديد الذي يتراوح بين 500 بليون دولار و500 2 بليون دولار يشمل بيانات لم تكن متاحة من قبل عن الخسائر التي لحقت بخدمات النظم الإيكولوجية.

67- وسأل ممثل آخر، متحدثاً باسم المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، عن سبب اقتصار مشاركتها على المداخلات لمدة دقيقة واحدة بدلاً من ثلاث أو خمس دقائق، كما كان الحال في الاجتماعات السابقة. واقترح أن يسمح لأصحاب المصلحة بالإدلاء بمداخلات على قدم المساواة مع ممثلي البلدان، بالنظر إلى أن الاجتماع هو اجتماع لفريق خبراء وليس اجتماعاً تفاوضياً.

68- ورداً على المداخلة، قال الرئيس إن تحديد الوقت يستجيب للقيود الزمنية التي يفرضها شكل الاجتماع عبر الإنترنت، وعلى الرغم من أن دور المشاركين الحكوميين يتسم بأهمية أساسية في تحقيق ولاية الفريق، فإن طلب تحديد زمن المداخلات الأخرى هو مبدأ توجيهي وليس قاعدة.

رابعاً- النظر في الفقرة 7 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4

69- أشار الرئيس، في سياق عرضه للبند، إلى أنه يشمل أربعة بنود فرعية، تقابل الفقرات (أ) إلى (د) من الفقرة 7 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4.

ألف- تقييم الأنشطة والإجراءات القائمة (القرار 6/4، الفقرة 7 (أ))

70- في سياق تقديم نائب الرئيس للبند الفرعي، وجه الانتباه إلى المعلومات الواردة في الوثيقتين UNEP/AHEG/4/2 وUNEP/AHEG/4/INF/6.

71- وقدمت ممثلة للأمانة عرضاً عن عملية الجرد، مذكرة بأنها أجريت استجابةً للفقرة الفرعية 7 (أ) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4. وأوضحت أن المعلومات المتلقاة تغطي الإجراءات التي حدثت في جميع أنحاء العالم بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وتموز/يوليه 2020. وقُدمت المعلومات من خلال دراسة استقصائية إلكترونية أو في شكل سردي. وأضافت أن عملية الجرد غير شاملة ويراد منها تقديم لمحة سريعة عن الفترة المعنية.

72- وبحلول 31 تموز/يوليه 2020، قُدِّمت معلومات عن 220 إجراءً عن طريق الدراسة الاستقصائية الإلكترونية. وقام بتنفيذ هذه الإجراءات 41 كياناً من كيانات الأمم المتحدة، و51 كياناً حكومياً و32 من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، و21 منظمة حكومية دولية، و75 من أصحاب المصلحة الآخرين. وصنفت النتائج الأولية إلى أربع فئات من الإجراءات: العمل الجماهيري (44 في المائة من الإجراءات)؛ والتشريعات والمعايير والقواعد (24 في المائة)؛ والرصد والتحليل (17 في المائة)؛ والتكنولوجيا والعمليات (15 في المائة).

73- وبينت الردود التي وردت في الفئات الأربع. وكانت الفئتان الرئيسيتان للإجراءات هما "العمل الجماهيري" والإجراءات التي غيرت "التشريعات والمعايير والقواعد". وفي إطار فئة "العمل الجماهيري"، كان أكثر الإجراءات تواتراً يتعلق بالتوعية وتغيير السلوك، والتثقيف والتدريب. وفي إطار "التشريعات والمعايير والقواعد"، كان أكثر الإجراءات تواتراً يتعلق بتغييرات التشريعات أو القواعد التنظيمية والسياسات، مع ذكر الضرائب والإعانات والحوافز المالية بشكل أقل. وفي إطار "الرصد والتحليل"، كانت الإجراءات تنفذ أساساً على السواحل وتنطوي على الاستعراض والتوليف البيئي، بدلاً من رصد الكائنات الحية أو عمود المياه. ولوحظ استخدام 25 بروتوكولاً مختلفاً للرصد في إجراءات الرصد المبلَّغ عنها وعددها 37 إجراء. وفي إطار "التكنولوجيا والعمليات"، تتعلق الاستجابات الأكثر تواتراً بالتغييرات في الممارسات والعمليات، وتصميم المنتجات الجديدة، والبحث والتطوير، فيما يتعلق أساساً بإدارة النفايات. وورد ذكر أقل للمواد البلاستيكية القابلة للتحويل إلى أسمدة عضوية أو القابلة للتحلل الأحيائي أو المصنوعة من موارد أحيائية قابلة للتجدد.

74- وكذلك جرى النظر في النتائج من منظور أربعة مواضيع شاملة ومتداخلة: التركيز الجغرافي؛ والمنطقة البيئية؛ ومرحلة دورة الحياة؛ والإبلاغ والتقييم. وجاء التركيز الجغرافي للإجراءات وطنياً ودون وطني في الأساس. وفيما يتعلق بالمنطقة البيئية، كان محور التركيز في معظم الأحيان هو المنطقة الساحلية والبيئة الحضرية في فئة "العمل الجماهيري". وكانت المنطقة الساحلية أيضاً محور التركيز الرئيسي لفئة "الرصد والتحليل" ومحور تركيز رئيسي للإجراءات المتعلقة بـ "التكنولوجيا والعمليات"، إلى جانب مواقع التخلص من النفايات والبيئة الحضرية. ومن حيث دورة حياة البلاستيك، استهدفت الإجراءات بشكل أكثر تواتراً نهاية دورة الحياة، ابتداءً من الاستخدام وما بعده؛ واستهدفت إجراءات أقل مرحلة التصميم والتصنيع والمواد الخام. واستهدفت الإجراءات أساساً الأجسام البلاستيكية الكبيرة، مع تركيز تلك الإجراءات على منتجات محددة (في الأساس الأكياس والزجاجات وعبوات الأغذية البلاستيكية) وقطاعات محددة (لا سيما قطاعات الأغذية والمشروبات، والتغليف، والسياحة، ومصائد الأسماك) مع إيلاء اهتمام أقل للقطاعات الأخرى.

75- وبالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية الإلكترونية، ورد 63 تقريراً من المعلومات السردية: 26 من الحكومات؛ و24 من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية؛ و11 من كيانات الأمم المتحدة؛ وتقريران من منظمتين حكوميتين دوليتين. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج في عملية الجرد 13 تحديثاً سردياً عن الإجراءات والتقدم المبلغ عنهما ضمن الإطار الذي وضعته مجموعة العشرين لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالقمامة البلاستيكية البحرية. وأظهرت التقارير السردية أن التشريعات والسياسات والمعايير والقواعد والاستراتيجيات لا تزال قيد الاستكمال، وأنه جرى إعمال إجراءات الحظر ووضع الحوافز أو العوائق المالية. وعرضت المعلومات المقدمة أيضاً التدابير المختلفة الأخرى التي يجري اتخاذها، بما في ذلك بعض التدابير المتعلقة بإدارة النفايات، وخطط المسؤولية الممتدة للمنتج، ونهج الاقتصاد الدائري، والبلاستيك القابل للتحلل الأحيائي، وبناء القدرات والرصد.

76- وأوضحت أن بعض المجيبين لم يستخدموا الدراسة الاستقصائية أو الإطار السردي، بل قدموا وثائق أخرى. ولم تكن المعلومات التي قُدمت واضحة دوماً بشأن الإجراءات التي اتخذت بعد كانون الثاني/يناير 2018، وقد طُلب توضيح ذلك. ولذلك تتيح البيانات المقدمة عن طريق الدراسة الاستقصائية إمكانية أفضل للمقارنة وتيسر تصنيف فئات الإجراءات، مما يتيح إجراء بعض التحليلات الكمية.

77- وكذلك استخدمت البيانات المستمدة من عملية الجرد في نواتج أخرى، بما في ذلك المستودع الإلكتروني ولوحة المعلومات التفاعلية وجرد الموارد المالية والتقنية.

78- وقدم ممثل للأمانة عرضاً قصيراً عن المستودع الإلكتروني ولوحة المعلومات التفاعلية، اللذان تم تطويرهما لإتاحة الوصول إلى المعلومات التي تقدم أثناء عملية الجرد. وتتيح منصة المستودع الإلكتروني (المتاحة على الرابط: https://environmentassembly.unenvironment.org/stocktaking-online-repository) استرجاع المعلومات من الاستقصاء الإلكتروني والمعلومات المقدمة بشكل سردي بوسائل متنوعة، بما في ذلك وظيفة البحث، والخريطة التفاعلية، والأدوات المخصصة لترشيح المعلومات. وتتيح لوحة المعلومات التفاعلية (المتاحة على الرابط: https://environmentassembly.unenvironment.org/stocktaking-dashboard) إمكانية إنتاج تمثيلات بصرية لنتائج الدراسة الاستقصائية عبر الإنترنت على مختلف المستويات وتنزيلها لاحقاً.

79- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار عدة ممثلين، بمن فيهم ممثلان تحدثا باسم مجموعتين من البلدان، إلى هيمنة التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني ودون الوطني والإجراءات التي تتخذ في المراحل النهائية. وشددوا على ضرورة اتباع نهج كلي ومنسق يركز على الإجراءات المتخذة في مراحل المنبع الأولى، ويتناول دورة حياة البلاستيك بأكملها ويشجع على النهج الدائري.

80- وأعرب عدد من الممثلين، من بينهم ممثلان تحدثا باسم مجموعتين من البلدان، عن التأييد لإبرام اتفاق عالمي بشأن التلوث بالبلاستيك. وقال أحدهم إن مثل هذا الاتفاق سيكون مفيداً للبلدان فيما يتعلق بالتدابير المتخذة على الصعيد الوطني، بينما أكد ممثلان آخران، تحدثت واحدة منهما باسم مجموعة من البلدان، على أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للبلدان التي تتأثر بشكل خاص بالتلوث البلاستيكي الذي ينشأ خارج حدودها. وقالت واحدة من الممثلين، متحدثة باسم مجموعة من البلدان، مشيرة إلى التحديث الوارد في التقييم في إطار البند 3، إن هناك ما يكفي من المعارف عن أثر المواد البلاستيكية في البيئة من أجل اتخاذ إجراء فوري على أساس المبدأ الوقائي.

81- وشدد ممثلان على أن اختيار التدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني هو من اختصاص فرادى البلدان. وفي هذا الصدد، قالت ممثلة إن تحديد أفضل الممارسات والمجالات التي تنطوي على أكبر الإمكانات لإحداث التحول يقع خارج نطاق ولاية الفريق. وقد لا تحظى الإجراءات الناجحة في منطقة ما بنفس النجاح في منطقة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الجرد غير شامل وبالتالي فمن غير المناسب تحديد أفضل الممارسات. وحثت الأمانة على استخدام لغة محايدة ذات طابع وصفي. وأعرب ممثل من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية عن القلق إزاء عدم الإبلاغ عن التدابير المتخذة في القطاع الزراعي وفي صناعتي النسيج والسيارات.

82- وقدم عدد من الممثلين اقتراحات لتدابير إضافية يمكن اتخاذها من أجل القضاء الطويل الأمد على عمليات التصريف في المحيطات، بهدف تخفيض كميات القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وتشمل هذه التدابير تعزيز الحوكمة؛ ووضع غايات مستهدفة ومؤشرات ملموسة؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان في وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية، من خلال التعلم من الأقران، على سبيل المثال؛ وتشجيع الأخذ بدورة التخطيط-العمل-التحقق-التعديل، مع إشراك القطاع الخاص أيضاً؛ وتحسين تنسيق عملية الإبلاغ على مستويات مختلفة؛ وتحسين تنسيق التمويل الثنائي واستخدام آليات التمويل المبتكرة، والتمويل المختلط، والسندات الزرقاء، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبرامج التعويض عن استخدام البلاستيك؛ ووضع التركيز أيضاً على الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ والابتكارات التكنولوجية وتطوير البدائل.

83- ورحب أحد الممثلين باستخدام الأمانة في عملية الجرد لنموذج تقرير مجموعة العشرين لعام 2019 بشأن الإجراءات المتخذة لمكافحة القمامة البلاستيكية البحرية. وقدم عدة ممثلين آخرين مزيداً من المعلومات عن المبادرات التي يجري تنفيذها في بلدانهم.

84- وفيما يتعلق بالمستودع الإلكتروني، أكد ممثلان على فائدة المستودع في عملية اتخاذ القرارات، وطلب آخرون معلومات عن مستقبل المستودع أو اقترحوا تحديثه بشكل مستمر. وقال ممثلان إنهما يودان أن يسمعا من الآخرين عن الكيفية التي يعتزمون بها استخدام المنصة. وقال أحد الممثلين إن عدم إدراج المعلومات التي قدمت بشكل سردي في عملية الجرد قد يؤدي إلى تحريف الحقائق، حيث لا تظهر الإجراءات التي اتخذها عدد كبير من البلدان. وأبرز ممثل آخر العمل الذي قامت به منظمات غير حكومية عديدة في جميع أنحاء العالم، ولم يسجل الكثير منه في المنصة. واقترحت ممثلة ثالثة إدراج مؤشر في لوحة المعلومات يتعلق بتركيز الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، نظراً لعدم وجود هذا المؤشر في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

85- وأبلغت ممثلة الأمانة المشاركين بأن الدعوة إلى تقديم المعلومات وجهت بشكل مفتوح إلى جميع الجهات الفاعلة ولكن سيتاح تقديم المعلومات الإضافية للمستودع عن طريق الدراسة الاستقصائية حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020، وسيجري بعد ذلك فحص البيانات وتحديث المستودع الإلكتروني ولوحة المعلومات في الوقت المناسب للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وعلى المدى الطويل، تبحث الأمانة إمكانية تعهد المستودع بدعم من الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية ومن خلالها، وهي ترغب في تعهد المستودع ولوحة المعلومات الإلكترونيين، رهناً بتوافر التمويل. وفي نهاية المطاف، ستسهم الأدوات في إثراء المنصة الرقمية.

86- وأعرب العديد من الممثلين عن القلق لأن غالبية الإجراءات المبلغ عنها في الوثيقة UNEP/AHEG/4/2 تقتصر على تدابير المراحل النهائية. وحث أحد الممثلين فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية على النظر في اتخاذ خطوات عملية لتعزيز المبادرات الوقائية في مراحل المنبع الأولى. وقال ممثل آخر إن إجراءات المراحل الأولى تتخذها في أحيان كثيرة المنظمات والجمعيات غير الحكومية، وينبغي دعوة هذه الكيانات إلى زيادة الوعي العام بشأن دورة حياة المواد البلاستيكية، وأهمية إعادة التدوير وطبيعة مشكلة التلوث بالبلاستيك. ورأى ممثل ثالث، أعرب عن تأييده للتركيز على النهج الوقائية بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للنفايات، أن التثقيف البيئي، والتصميم الإيكولوجي، والإدارة المتكاملة للنفايات، وتنفيذ نهج الاقتصاد الدائري هي كلها أمور أساسية لمنع وصول القمامة إلى المحيطات.

87- ووصفت واحدة من الممثلين الجهود التي بذلها بلدها مؤخراً للعمل مع القطاع الخاص من أجل التقليل من مواد التعبئة البلاستيكية، وزيادة معدلات إعادة التدوير وبناء الاقتصاد الدائري، وتعهدت بأن تطلع المهتمين على هذه الجهود من خلال المنصة.

88- وفيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للأنشطة، أشار عدد من الممثلين، منهم ممثلون من المجموعات الرئيسية لأصحاب المصلحة، إلى قلة عدد الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي. وقال أحد الممثلين إنه من غير المفاجئ أن يكون معظم الإجراءات المبلغ عنها وطنياً أو دون وطني، وليس عالمياً، فقد اتخذت حكومات كثيرة إجراءات بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وينبغي ألا يُنظر إلى ذلك كمبرر لإعادة موازنة النطاق الجغرافي للأنشطة.

89- وفيما يتعلق بعملية الجرد، اقترح أحد الممثلين أن تستخدم الأمانة كأحد المصادر التقارير الوطنية بشأن القمامة البحرية، التي يصدرها بلده بانتظام. وحث أحد الممثلين من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية جميع الممثلين على الرد على طلبات الأمانة للحصول على المُدخلات، وأشار إلى أن تقرير الجرد يهدف إلى تقديم صورة عن الإجراءات التي يجري اتخاذها في جميع أنحاء العالم، ولا ينبغي أن يستخدم كأساس لاختيار خيارات محددة للاستجابة.

باء- تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية (القرار 6/4، الفقرة 7 (ب))

90- لدى النظر في هذا البند الفرعي، كان معروضاً على فريق الخبراء المخصص تقرير يحدد الموارد أو الآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/AHEG/4/3)، أعدته الأمانة بناء على طلب فريق الخبراء. وترد معلومات وتحليلات إضافية في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/7.

91- واستجابة لدعوة من الرئيس، لخص ممثل للأمانة المعلومات الواردة في التقرير والنتائج الرئيسية للتقرير فيما يتعلق، بالموارد والآليات التقنية ثم الموارد والآليات المالية.

92- وفيما يتعلق بالموارد والآليات التقنية، جرى استعراض 138 من الموارد والآليات التقنية، ومثلت القسم الأكبر منها (25 في المائة) التقارير عن حالة المعرفة، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتناول معظمها (70 في المائة) إدارة النفايات. وشملت الصعوبات الأساسية والعوائق التي تم تحديدها عدم التطابق بين زيادة الإنتاج والاستخدام للمواد البلاستيكية من جهة والبنى التحتية المحدودة لإدارة النفايات من جهة أخرى، ولا سيما في البلدان النامية والمناطق الريفية والنائية؛ وندرة دراسات الحالات المحلية التي تتناول إدارة النفايات والقمامة البلاستيكية البحرية بطريقة متكاملة عن طريق الجمع بين التدابير المتخذة في مراحل المنبع الأولى وتلك المتخذة في المراحل النهائية؛ ونقص الموارد التقنية بشأن نماذج الأعمال الجديدة أو نظم التوزيع البديلة، على سبيل المثال للتقليل من الإفراط في استخدام مواد التعبئة، أو ترتيب الأولويات على امتداد "التسلسل الهرمي 3Rs" (التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير) في تصميم الصناعة وفي نظم الاستهلاك. ومن التحديات الرئيسية الأخرى ضرورة وضع معايير عالمية للرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني بشأن استهلاك المواد البلاستيكية واستخدامها ومعالجتها النهائية والاتجار بها، ولتحسين المعرفة بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية الرامية إلى معالجة مشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، والتصدي بشكل أفضل للعوائق الثقافية التي تحول دون تغيير السلوك. وتلزم أيضاً بيانات مفصلة عن مسار النفايات البلاستيكية، منذ نشوئها إلى اللحظة التي تصل فيها إلى البيئة البحرية، بما في ذلك عن مصير المواد البلاستيكية في الأنهار والبحيرات، وكذلك عن دور إلقاء القمامة ورميها وإطلاقها على نحو غير منضبط من مواقع التخلص منها.

93- وفيما يتعلق بالموارد والآليات المالية، جرى تحديد قائمة غير حصرية تضم 74 من هذه الموارد والآليات، بما في ذلك المصادر المتعددة الأطراف والثنائية والربحية الخاصة والخاصة التي لا تستهدف الربح. واستهدفت معظم الأموال (69 في المائة) منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وركز 50 من أصل 74 من الموارد والآليات المحددة على إدارة النفايات. وشكلت الأموال العامة نسبة تفوق 60 في المائة من التمويل المتعلق بالنفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وقد يكون النقص الحالي في الاستثمارات الخاصة نتيجة لعدم وجود حوافز من المستثمرين، بما في ذلك التصور بوجود مخاطرة كبيرة وعدم وجود نماذج تجارية قابلة للتطبيق. وتشمل الموارد التي قد تود الدول الأعضاء وغيرها النظر فيها الاستفادة من الأموال العامة لإعداد الشركات والمشاريع للاستثمار الخاص؛ واستخدام التمويل المختلط لجعل الاستثمارات أكثر جاذبية وأقل خطورة بالنسبة للقطاع الخاص؛ وإزالة الحوافز الضارة التي تسمح بأن تظل المواد البلاستيكية الجديدة مصدراً أرخص للمواد الخام بالمقارنة مع المواد البلاستيكية التي يعاد تدويرها. وتعزيز التمويل الشامل للجميع من خلال تمويل المنظمات الأهلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والجمعيات النسائية العاملة على معالجة مشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ وزيادة الموارد المالية المتاحة للمبادرات الاستراتيجية الرامية إلى إزالة أكثر أنواع البلاستيك ضرراً من الاقتصاد وإنجاز التحول إلى النهج الدائري بالنسبة للأنواع الأخرى؛ ومعالجة ثغرات التمويل لقطاعات مثل قطاعي النسيج والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد التقرير عدداً من فرص التمويل المبتكرة، بما في ذلك المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، والاستثمارات ذات الأثر، والسندات الزرقاء.

94- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شكر الممثلون الأمانة على ما قدمته من معلومات. وقال كثير من الممثلين إن هناك حاجة إلى زيادة التركيز على تدابير المراحل الأولى من أجل منع نشوء النفايات، ورأى ممثلان أن بعض الموارد التي تركز على أنشطة المراحل النهائية ينبغي أن يُعاد توجيهها لتمويل تدابير المراحل الأولى. وقالت ممثلة إن التقارير السابقة أشارت إلى أن ما يصل إلى 80 في المائة من البصمة البيئية للمواد البلاستيكية يحدد في مرحلة التصميم، وبالتالي فإن تخصيص نسبة كبيرة من الأموال للأنشطة في المراحل النهائية يدل على الحاجة الواضحة إلى اتفاق عالمي بشأن التنسيق والموارد. وقالت ممثلة عن المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية إنه لا ينبغي أن يكون هناك حتى أي تقابل زائف بين تدابير المراحل الأولى والتدابير التي تتخذ في المراحل النهائية، بالنظر إلى أن منع تشكل النفايات يُعطى الأولوية العليا في إطار نهج "3Rs" (التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير).

95- وقال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن المنع يبدو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتصدي للتلوث البحري بالبلاستيك، ورأى أن هناك حاجة إلى تحديد المعايير لتقرير التكاليف وتقييم الاحتياجات من الموارد في التقرير. وحث أيضاً على زيادة التركيز في موجز التقرير على الآليات المالية الرامية إلى استيعاب تكاليف التلوث البلاستيكي، بما في ذلك آليتا المسؤولية الممتدة للمنتِج وتغريم الملوث، فضلاً عن الضرائب والرسوم والغرامات، التي يمكن أن تدعم تدابير المراحل الأولى. وعلى الرغم من عدم وجود حل واحد يناسب الجميع، فإن وضع نظام عالمي قد يساعد في بناء قدرات البلدان وتطوير مجموعة أدوات لأفضل الممارسات البيئية وأفضل التقنيات المتاحة التي يمكن للبلدان استخدامها وتكييفها حسب احتياجاتها.

96- ورأى أحد الممثلين أن هناك حاجة إلى التعجيل بالتصميم المستدام وتهيئة الأسس لوضع وتنفيذ معايير تصميم عالمية مشتركة، قائلاً إنها لن توضع إلا بموجب معاهدة عالمية ملزمة قانوناً. واقترح كذلك أنه يجب على الشركات الخاصة التي استخدمت الإعانات المقدمة للمواد البلاستيكية واستفادت منها أن تشارك بشكل أكبر وتستثمر المزيد من الموارد في التصدي للتلوث البلاستيكي. وقال ممثل آخر إن التقرير يتضمن معلومات محدودة للغاية من القطاع الخاص، مما يجعل من الصعب تقييم عدد الموارد المخصصة بالفعل لمعالجة مسائل المراحل الأولى.

97- وأعربت واحدة من الممثلين عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تُترك لكل بلد حرية تقرير الإجراءات التي يتخذها للتصدي للتلوث البلاستيكي، وحثت الأمانة على تجنب أي نوع من العبارات الملزمة في قائمة الجرد، بما في ذلك وضع تركيز على أي نشاط معين يرد وصفه في تلك القائمة.

98- وفيما يتعلق بالموارد والآليات المالية، قال أحد الممثلين إن أي صك دولي يُوضع لمعالجة مشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة يجب أن يأخذ في الاعتبار اختلاف الحقائق في البلدان المختلفة وأن يُنشئ صندوقاً لتمكين البلدان من الحصول على الموارد التي تحتاجها لتنفيذ الأنشطة ومنع إنتاج النفايات البلاستيكية. ومن المهم للغاية أيضاً التركيز على التثقيف البيئي المبكر لضمان معرفة البشر في جميع أنحاء العالم بالمشكلة، مع مراعاة أن جزءا كبيراً من سكان العالم لا يحصلون على التعليم، وأن الكثيرين منهم أميون. وقالت ممثلة أخرى إن أي آلية مالية ينبغي أن تدعم بناء القدرات، والتعزيز المؤسسي، والمشاريع التجريبية.

99- وفي سياق توجيه الانتباه إلى فروع محددة من التقرير، أعرب أحد الممثلين عن تأييده للرأي الوارد فيه بأن هناك حاجة إلى زيادة الاعتبارات الجنسانية في التصدي للتلوث بالبلاستيك، مشيراً إلى أنه كان ينبغي ذكر الشراكة العالمية للإجراءات المتعلقة بالبلاستيك كمثال على المبادرات المالية التي تتبنى نهجاً قائماً على الاعتبارات الجنسانية إزاء التلوث بالبلاستيك.

100- وأعرب ممثل عن المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية عن القلق إزاء تحديد برامج التعويض عن استخدام البلاستيك كفرص تمويل مبتكرة، نظراً لعدم وجود معلومات عما ستنطوي عليه هذه البرامج. وقالت ممثلة أخرى، من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية أيضاً، إنه ينبغي إدراج معايير بيئية واضحة في التقرير من أجل ضمان ألا تؤدي الحلول المقترحة إلى مجرد استبدال مشكلة التلوث بالبلاستيك بقضية بيئية أخرى. وقالت مثلاً إن الآثار البيئية لحرق النفايات من أجل توليد الطاقة يمكن أن تضع البلدان في حالة تناقض مع التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة وتغير المناخ.

101- وفيما يتعلق بمسألة الموارد والآليات التقنية، قال أحد الممثلين إن من المهم فهم توزيع وتراكم القمامة البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في الأنهار والمحيطات، ولفت الانتباه إلى مبادرة أطلقتها حكومته لرسم خريطة لتلوث المحيطات بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة بالتعاون مع بلدان أخرى من مجموعة العشرين. وقالت ممثلة أخرى إن أي موارد تقنية مقترحة ينبغي أن تركز على إدارة دورة حياة المواد البلاستيكية في إطار نموذج الاقتصاد الدائري، والمسؤولية الممتدة للمنتِج، وخطط التوسيم، وإنتاج المعارف العلمية من أجل تعزيز التعاون الدولي.

102- ووجه أحد الممثلين الانتباه إلى الجهود التي يبذلها بلده لمواجهة التحديات المالية والتقنية من خلال آليات المسؤولية الممتدة للمنتِج وتوقيع الاتفاقات مع القطاع الخاص لتحسين معدلات جمع النفايات وإعادة تدويرها.

جيم- تشجيع الشراكات التي تضطلع بأنشطة فيما يتعلق بمنع القمامة البحرية (القرار 6/4، الفقرة 7 (ج))

103- في سياق تقديم البند الفرعي، وجهت ممثلة الأمانة الانتباه إلى المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/8، التي حددت 18 دراسة حالة عن الشراكات من التقارير السردية المقدمة وبيانات الدراسات الاستقصائية الإلكترونية. وكان أكثر الشركاء من المنظمات غير الحكومية والحكومات، في حين كانت الهيئات العامة هي أكثر أنواع الكيانات تولياً للمسؤولية عن الإجراءات المختلفة.

104- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد عدة ممثلين على أهمية التعاون والشراكات على الصعيد الدولي، فضلاً عن أوجه التآزر بين الشراكات، وذلك من أجل معالجة مشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. ولفت عدد من الممثلين الانتباه إلى شراكات وأنشطة محددة لم تدرج في الوثيقة، وأشار أحدهم إلى أن الشراكات التي اختيرت كدراسات حالة تركز تركيزاً شديداً على الاستجابات في المراحل النهائية للنفايات البحرية، وشدد على أن هناك أمثلة للشراكات التي تأخذ بنهج كلي إزاء التلوث بالبلاستيك. ولفت ممثل من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الانتباه إلى عدد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي شاركت فيها الصناعة.

105- ورأى أحد الممثلين أنه سيكون من المفيد إنشاء أفرقة عاملة دولية بشأن قضايا محددة من أجل إيجاد حلول لمشاكل معينة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد تآكل القمامة البلاستيكية البحرية.

دال- تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة (القرار 4/6، الفقرة 7 (د))

106- عرض نائب الرئيس هذا البند من جدول الأعمال، ووجه الانتباه إلى المعلومات الواردة في الوثيقتين UNEP/AHEG/4/4 وUNEP/AHEG/4/INF/9 وإلى ولاية فريق الخبراء المخصص المتمثلة في تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة فيما يتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، على النحو المبين في الفقرة 7 (د) من القرار 6/4.

107- وقدمت ممثلة عن الأمانة لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة في تحديد خيارات الاستجابة، بما في ذلك الأنماط العامة والعوائق والظروف المواتية. وقالت إن دراسات تجريبية أجريت بهدف تطبيق منهجية منقحة لتقييم الخيارات. وكانت الاعتبارات الرئيسية التي شكلت المنهجية المنقحة ضرورة الامتناع عن مقارنة خيارات الاستجابة، والاستفادة من العمل السابق لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية، والحفاظ على البساطة عن طريق توحيد الضغوط المقابلة لكل مرحلة من مراحل دورة الحياة.

108- وتشمل مؤشرات المدخلات التي جرى النظر فيها مراحل دورة الحياة، والمناطق البيئية، والنطاق الجغرافي والحجم. وشملت مؤشرات العملية التي جرى النظر فيها الغايات المستهدفة للإدارة والتشغيل، وما إذا كانت العملية كمية، وعدد مراحل دورة حياة البلاستيك التي شملتها. ومن العوامل الأخرى درجة اكتمال النهج وإمكانية تنفيذه ونطاقه الزمني وآثاره.

109- وجرى النظر في ثمانية خيارات قائمة ومحتملة للاستجابة. والخيار الأول (خيار محتمل) هو إطار دولي معزز، ينطبق على جميع مراحل دورة حياة البلاستيك، وجميع المناطق البيئية والنطاقات الجغرافية، ويصنف في مرتبة عالية من حيث النطاق. وجرى تقييمه من حيث مؤشرات مدخلاته، على أن درجة اكتماله عالية، وإمكانية تنفيذه متوسطة، ونطاقه الزمني طويل وآثاره عالية. وفيما يتعلق بمؤشرات العمليات، فإن الإطار الدولي المعزز لن يكون له حالياً هدف إداري شامل يتجاوز الولاية المنصوص عليها في قرار جمعية البيئة 7/3، رغم أن بعض أهدافه التشغيلية كانت ستُحدد بالفعل في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة. وليست مؤشرات عملياته كمية، ولا تشمل جميع مراحل دورة حياة البلاستيك.

110- أما خيار الاستجابة الثاني (خيار محتمل) فهو وضع معايير تصميم عالمية تنطبق على جميع مراحل دورة حياة البلاستيك وجميع المناطق البيئية والنطاقات الجغرافية، ويصنف في مرتبة متوسطة إلى عالية من حيث

نطاقه. وفيما يتعلق بعملية هذا النهج، لا توجد غايات مستهدفة إدارية أو تشغيلية، وإن كان يمكن اعتماد بعض الالتزامات الصناعية كغايات تشغيلية مستهدفة. وكانت درجة اكتمال النهج منخفضة، لأنه ليس راسخاً تماماً. واعتبرت إمكانية تنفيذه متوسطة، ونطاقه الزمني متوسطاً إلى طويل، وآثاره عالية.

111- وبالنسبة لخيار الاستجابة الثالث (خيار محتمل) الإطار الدولي الجديد فهو ينطبق على جميع مراحل دورة حياة البلاستيك وجميع المناطق البيئية والنطاقات الجغرافية، ويصنف في مرتبة عالية من حيث نطاقه. وجرى تحديد الغاية الإدارية المستهدفة ذات الصلة في قرار جمعية البيئة 7/3، وينبغي وضع الغايات التشغيلية المستهدفة عبر دورة حياة المواد البلاستيكية. وجاءت درجة اكتمال النهج منخفضة، وإمكانية تنفيذه متوسطة، ونطاقه الزمني متوسطاً إلى طويلاً، واعتبر أن الإطار الطوعي يمكن أن يبدأ العمل في أقل من خمس سنوات، ولكن الإطار الملزم الذي يتطلب التفاوض قد يتطلب أكثر من ثلاث سنوات من الإعداد حسب دخوله حيز النفاذ. ومع ذلك، ستكون آثاره العالمية كبيرة ويمكنه أن يعالج معظم الضغوط والعوائق التي تحول دون حل مسألة البلاستيك البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

112- وكان الخيار الرابع المطروح (خيار محتمل) هو تعزيز الأطر الإقليمية. وتشمل مؤشرات مدخلاته القدرة على معالجة تدابير المراحل الأولى، وسينطبق على المناطق البيئية للبحار والمياه العذبة وفي المناطق البحرية الساحلية وبعض المناطق الجغرافية الحضرية، على نطاق كبير. وفيما يتعلق بمؤشرات العمليات، توجد لهذا الإطار بعض الغايات المستهدفة النوعية الإدارية والتشغيلية، ولم تكن مؤشرات العمليات الحالية خاصة بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وكانت درجة اكتمال الخيار وإمكانية تنفيذه مرتفعتين، وجاء إطاره الزمني طويلاً، وآثاره كبيرة.

113- وسينطبق خيار الاستجابة الخامس (خيار حالي) وهو خطط العمل الإقليمية المتعلقة بالقمامة البحرية، من حيث مؤشرات مُدخلاته، على مرحلة نهاية العمر وعلى رصد القمامة البلاستيكية؛ في المناطق البحرية وبعض المناطق البيئية للمياه العذبة؛ وفي المناطق الجغرافية الساحلية والبحرية والحضرية؛ وعلى نطاق كبير. وفيما يتعلق بمؤشرات العمليات، كانت هناك عدد محدود من الغايات المستهدفة الإدارية الرفيعة المستوى فيما يتعلق بالقمامة البحرية، والكثير من الغايات المستهدفة التشغيلية، التي ينطبق بعضها على الجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وقد يصعب تحقيق الغايات المستهدفة لخطط العمل الإقليمية وخطط العمل المتعلقة بالقمامة البحرية، وسيكون من الضروري زيادة التغطية، في إطار هذا النهج، للمراحل المختلفة من دورة حياة المواد البلاستيكية. وقد اعتبر أن درجة الاكتمال وإمكانية التنفيذ والآثار جميعها عالية، في حين اعتبر النطاق الزمني لتنفيذ خيار الاستجابة هذا طويلاً، لأن بعض خطط العمل الإقليمية المتعلقة بالقمامة البحرية لم يكن لها إطار زمني، في حين لم تحدد خطط أخرى سوى الجداول الزمنية لبعض الأنشطة.

114- وكان خيار الاستجابة السادس (خيار حالي) هو خطط العمل الوطنية المتعلقة بالقمامة البحرية. ومثلما كان الأمر لخطط العمل الإقليمية المتعلقة بالقمامة البحرية، سينطبق هذا الخيار من حيث مؤشرات مُدخلاته، على مرحلة نهاية العمر وعلى رصد القمامة البلاستيكية؛ في المناطق البيئية للمياه العذبة والبحار؛ وعبر معظم النطاقات الجغرافية، ولكن على نطاق أصغر. وفيما يتعلق بمؤشرات عملياته، لا يوجد سوى عدد قليل من الغايات المستهدفة الإدارية فيما يتعلق بالتخفيض العام للقمامة البحرية، ولم يحدد سوى بعض الغايات المستهدفة التشغيلية. وكانت درجة اكتمال هذا النهج وإمكانية تنفيذه ونطاقه الزمني متوسطة، وآثاره عالية.

115- ويتمثل الخيار السابع للاستجابة (خيار حالي) في تعزيز إدارة النفايات الصلبة باستخدام الأدوات التنظيمية والقائمة على السوق. وينطبق على جميع مراحل دورة الحياة، ويستهدف في الغالب حماية الأراضي والمياه العذبة، وقد بدأ العمل به في جميع النطاقات الجغرافية البرية والساحلية وعلى نطاق صغير. وتشمل مؤشرات عملياته غايات مستهدفة إدارية للمعدلات الإجمالية لإعادة التدوير وللتخلص النهائي من بعض المواد البلاستيكية، مع بعض الغايات المستهدفة التشغيلية المتعلقة بإرجاع منتجات محددة أو إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها. ولا يغطي هذا

النهج جميع مراحل دورة الحياة للبلاستيك ولا يشمل نطاقاً واسعاً من أنواع المواد البلاستيكية ولكن يمكن توسيعه ليشمل معدل الإصلاح وإعادة الاستخدام. ويتسم هذا النهج بدرجة اكتمال عالية، وإمكانية تنفيذ متوسطة، ونطاق زمني متوسط إلى طويل، وآثار عالية.

116- وينطبق خيار الاستجابة الثامن (خيار محتمل)، وهو استراتيجية وطنية لمنع التلوث بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة، على جميع مراحل دورة حياة البلاستيك، ويستهدف بالحماية أساساً المناطق البيئية للبحار والمياه العذبة مع تزايد الاعتراف بالتربة والهواء، ويمكن تطبيقه على جميع النطاقات الجغرافية البرية وبعض النطاقات الجغرافية البحرية. وكان النطاق صغيراً، ولم تحدد أي غايات مستهدفة إدارية، ولا يوجد سوى عدد قليل من الغايات المستهدفة التشغيلية، ويقتصر النهج في الغالب على معالجة الحبيبات البلاستيكية والحبيبات البلاستيكية الدقيقة. وجاءت درجة اكتماله منخفضة، وإمكانية تنفيذه متوسطة ونطاقه الزمني متوسطاً إلى طويل، وآثاره عالية.

117- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد عدة ممثلين، تحدثت واحدة منهم باسم مجموعة من البلدان في حين كان ممثل آخر من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، على ضرورة استخدام الوقت بفعالية خلال الفترة المتبقية من الاجتماع الحالي لإنجاز ولاية فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية. ونظراً للتأخيرات الناجمة عن الصعوبات التقنية أثناء الاجتماع، ولأن فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية ناقش تحليل الفعالية في اجتماعه الثالث، اقترح عدد من الممثلين تقديم تعليقات خطية بشأن هذا البند لتمكين الممثلين من النظر في محتواها بمزيد من الفعالية، على اعتبار أن النظر في تلك التعليقات يمثل محور البند التالي من جدول الأعمال[1]. وقال أحد الممثلين إن إجراء أي تقييم آخر لخيارات الاستجابة سيؤدي إلى مزيد من التأخير في إنجاز ولاية الفريق، وقال ممثل آخر، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن البيانات المتاحة كافية وأن على الفريق أن يرسم سبيل المضي قدماً بالاعتماد على نتائج الدراسات القائمة.

118- وقال أحد الممثلين إن تحليل الفعالية يشمل بنوداً تتعلق بالأطر وكذلك بالأنشطة القائمة على دورة حياة المواد البلاستيكية، وأوصى بإبقاء الجانبين منفصلين من أجل فهم أوضح. واقترح كذلك أن تركيز عملية النظر ينبغي أن يوجه نحو الفهم الموضوعي لكل خيار من خيارات الاستجابة بدلاً من فعالية كل منها، فالفعالية أمر لا ينبغي الحكم عليه مسبقاً، بالنظر إلى أنها ستتحقق بمجرد التصدي للتحديات الرئيسية على النحو المناسب. وقال ممثل آخر إن فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية ينبغي أن يمتنع عن تقديم نتائج محددة سلفاً في التحليل، وأن اللغة المستخدمة ينبغي أن تظل محايدة وأن تتجنب فرض السياسات. وأشار ممثلان إلى أنه ينبغي وضع تعريف أفضل لبعض المصطلحات المستخدمة في تحليل الفعالية.

119- وفيما يتعلق بخيار تعزيز الإطار الدولي القائم، أشار عدة ممثلين إلى أهمية التحليل وإدراج الجهود الطوعية في هذا الخيار، مثل إطار التنفيذ التابع لمجموعة العشرين، والميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات، والشراكة العالمية للإجراءات المتعلقة بالبلاستيك. وقال أحد الممثلين إنه سيلزم إطار عالمي لإحراز التقدم من الجميع، وسيتيح هذا الإطار فعالية أكبر للمبادرات الوطنية والإقليمية عند مواءمتها مع جميع المبادرات الأخرى.

120- وشدد العديد من الممثلين على ضرورة أن تنطوي الخيارات على المرونة التي من شأنها أن تمكن من معالجة الظروف المختلفة لكل بلد، بما يشمل تعزيز إدارة النفايات الصلبة باستخدام الأدوات التنظيمية والقائمة على السوق. وأشار أحد الممثلين إلى أن بعض خيارات الاستجابة المحتملة، مثل معايير التصميم أو الأدوات التنظيمية والقائمة على السوق، قد يكون من الأنسب النظر فيها كعناصر ضمن خيارات الاستجابة الأخرى الأوسع نطاقاً بدلاً من اعتبارها مبادرات مستقلة.

121- وأشار عدة ممثلين إلى أن التركيز على خيار واحد فقط للاستجابة لن يكون مجدياً، لأن الخيارات ليست متعارضة ولا يستبعد بعضها بعضاً، بل إن العديد منها قد يكمل خيارات أخرى أو يعمل بالترادف معها. وقال أحد

(1) يمكن الاطلاع على التعليقات الخطية المقدمة على الرابط: https://papersmart.unon.org/resolution/fourth-aheg-submissions.

الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إنه لا يمكن تحقيق أعلى درجة من الفعالية إلا عند اقتران جميع الخيارات رأسياً وأفقياً. ومن الواضح أن الخيارات القائمة فاشلة، وأن التنسيق العالمي يتكيف مع الواقع المحلي، ولكن بوجود أهداف مشتركة، يمكن أن تُعالج الثغرات في الأطر الحالية على مستويات مختلفة.

122- وأعرب ممثل من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية عن قلقه لأن التحليل لم يقيّم إلى أي مدى ستسهم خيارات الاستجابة في القضاء على تصريف البلاستيك في المحيط. وقد يكون الانشغال بدرجة اكتمال خيار معين في غير محله، نظراً للزيادة الشديدة في معدل تدفق المواد البلاستيكية إلى المحيطات وعدم قدرة ما يسمى بالأجهزة المكتملة على وقف تدفقها حتى الآن. وفي سياق الإشارة إلى أن المعاهدات يمكن أن تنفذ بسرعة أحياناً، شدد على أن الوقت قد حان لطرح أفكار جديدة ورائدة، مثل معاهدة عالمية ملزمة، وحذر من السماح بمرور دورة أخرى لجمعية البيئة دون اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة انتشار القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

123- ولاحظت ممثلة أخرى من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية مع القلق أن آراء السكان الأصليين لم تمثَّل في المدخلات المقدمة للتقرير. وتنطوي المعارف التقليدية للشعوب الأصلية على إمكانات كبيرة لتوفير البيانات اللازمة لرصد التلوث بالبلاستيك، فضلاً عن إيجاد الحلول لمعالجة آثاره. وينبغي ألا تعتبر الوثائق بديلاً عن آراء السكان الأصليين. وقالت إن من المهم أن تؤخذ حقوق السكان الأصليين في الاعتبار عند تحديد الطريق إلى الأمام، ودعت إلى إدراج وجهات نظر الشعوب الأصلية في الوثيقة الختامية الصادرة عن الفريق.

124- وأعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن القلق إزاء قدرة الأطر الوطنية، حتى وإن تم تعزيزها، على معالجة قضايا المراحل الأولى، ولا سيما الأنماط غير المستدامة لإنتاج واستهلاك البلاستيك. وشدد أحد الممثلين على ضرورة التصدي للمشكلة من مصدرها، الأمر الذي يتطلب تغييراً في السلوك. وفي هذا الصدد، ستحتاج البلدان النامية إلى دعم معزز من خلال الموارد والآليات التقنية والمالية. وقالت واحدة من الممثلين إنه في ضوء النجاح المحدود للمبادرات الوطنية المنفذة في بلدها، بما في ذلك تشجيع إعادة التدوير، وتحسين إدارة النفايات، وتنفيذ حملات التثقيف العامة، من الواضح أنه تلزم استجابة عالمية تقوم على النهج الدائري ومعالجة جميع مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية.

125- وقال أحد الممثلين إن فعالية خيارات الاستجابة تمثل أمراً حاسماً لتحقيق التغيير التدريجي اللازم لمواجهة النطاق الواسع للتحدي. وعلى الرغم من أن خيارات الاستجابة ليست متعارضة، فإن المجتمع الدولي يواجه جوهرياً الاختيار بين بذل الجهود المتضافرة لإحداث تغييرات طموحة في الترتيبات القائمة من جهة، واعتماد اتفاق عالمي جديد من جهة أخرى. وينبغي أن يحدد تحليل فعالية خيارات الاستجابة بوضوح إذا كانت الخيارات ستخفق على الأرجح في الوصول إلى الغاية 14-1 من أهداف التنمية المستدامة.

126- وقالت واحدة من الممثلين إن بلدها يؤيد بقوة وضع إطار عالمي جديد لسد الثغرات القائمة، وينبغي مناقشة المسألة في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، أن يقدموا مساهمة قيمة.

127- وقدم ممثلان لمحة عامة عن التحديات التي يواجهها بلداهما في مجال التلوث بالبلاستيك وعن التدابير التي يجري اتخاذها للتصدي لها، ودعت ممثلة منهما إلى تحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، وإلى تقديم الدعم التقني والمالي، ووضع المعايير والمؤشرات. وشدد الممثل الآخر على ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية عابرة للحدود، وقال إن من الصعب وضع قيمة نقدية لخيارات الاستجابة المختلفة، لا سيما عند احتساب التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ففي بعض أقل البلدان نمواً، ثبت أن بدائل المواد البلاستيكية باهظة التكلفة.

128- ورداً على سؤال بشأن كيفية استخدام نتائج عملية الجرد لتعزيز إدارة النفايات البلاستيكية، قالت ممثلة للأمانة إن النتائج قد أُخذت في الاعتبار عند تحليل فعالية خيارات الاستجابة.

خامساً- النظر في التقارير المتعلقة بخيارات الاستجابة المحتملة عملاً بالفقرة 10 (د) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

129- في إطار البند 5، قدم ممثلون عن النرويج واليابان وصناديق بيو الخيرية، ومؤسسة إلين ماك آرثر، والأمانة، وكندا، ومركز القانون البيئي الدولي، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية عروضاً بشأن خيارات الاستجابة المحتملة.

130- وقالت ممثلة النرويج، متحدثة باسم مجلس وزراء دول شمال أوروبا، إن المجلس نشر في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تقريراً عن العناصر المحتملة لاتفاق عالمي جديد لمنع التلوث بالبلاستيك. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، أكد الوزراء على أن الاتفاق الجديد يجب أن: (أ) يسعى إلى ما هو أبعد من مجرد سد الثغرات في الإطار الدولي الحالي؛ (ب) يوفر الآليات لإشراك الحكومات والقطاع الخاص في جميع مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية؛ (ج) يشجع الاقتصاد الدائري والاستهلاك والإنتاج المستدامين للمنتجات البلاستيكية؛ (د) يتضمن نظاماً لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف مشترك. ورأى التقرير أنه يتعين على الاتفاق الجديد، لكي يكون فعالاً، أن يستهدف التدابير الوقائية في المراحل الأولى وأن يعالج دورة حياة البلاستيك الكاملة، بما في ذلك تصميم المنتجات البلاستيكية. واقترح التقرير ثلاثة التزامات أساسية للأطراف في اتفاق جديد: (أ) وضع خطط وطنية لإدارة المواد البلاستيكية، مع توخي المرونة في تحديد الغايات المستهدفة، وتحديد التدابير وتعبئة الموارد؛ (ب) وضع معايير دولية للاستدامة (معايير للأداء البيئي) يمكن تحديدها في نص الاتفاق، والاتفاق على تلك المعايير؛ (ج) وضع وتنفيذ مقاييس وطنية لاستدامة المواد البلاستيكية لإنفاذ المعايير على المستوى الوطني. ويمكن تفعيل هذه المقاييس من خلال تنظيم الأسواق المحلية ووضع أدوات تراعي السياق وتستند إلى السوق لتعزيز تغيير السلوك بين أصحاب المصلحة والمستهلكين. واقترح التقرير اتفاقاً يمكن أن يتقدم على مر الزمن، ويأخذ بنهج مختلط، يتضمن سمات طوعية وملزمة قانوناً على حد سواء. وباختصار، فإن النهج الأساسي للاتفاق الجديد المقترح هو منع التلوث بالبلاستيك بتوفير الأدوات اللازمة لمساعدة البلدان في إدارة سياساتها وأسواقها الوطنية للمواد البلاستيكية. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن التقرير على الرابط: https://www.nordicreport2020.com/.

131- وقال ممثل اليابان في عرضه إن رؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء، التي اعتُمدت في قمة مجموعة العشرين لعام 2019 في أوساكا، اليابان، بهدف التقليل من التلوث الإضافي الناجم عن القمامة البلاستيكية البحرية إلى الصفر بحلول عام 2050 باتباع نهج دورة الحياة الشامل، حظيت بتأييد 86 دولة ومنطقة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ولتحقيق هذه الرؤية وُضع إطار مجموعة العشرين لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالقمامة البلاستيكية البحرية. ويسهِّل الإطار تقاسم المعلومات وتحديثها بشأن السياسات والخطط والتدابير ذات الصلة لأغراض التعلم من الأقران، ويعزز التعاون الدولي وجمع المعارف العلمية. وقد أسهمت المنظمات الدولية في الإطار، بوسائل منها تطوير القدرات على إدارة النفايات، والاستثمار في نهج الاقتصاد الدائري، وتعزيز البدائل المستدامة للمواد البلاستيكية. وقدم الأعضاء في مجموعة العشرين والبلدان والمؤسسات المشاركة الأخرى تحديثات سنوية عن الإجراءات التي اتخذت للقضاء على القمامة البلاستيكية البحرية باستخدام نموذج موحد للإبلاغ. وشملت التحديات التي أبرزتها البلدان مواءمة منهجيات الرصد المتعلقة بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة، وتقديم الدعم المالي للسلطات المحلية وتحسين إدارة النفايات. وبموجب هذا الإطار، اتفقت اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تولي أدوار قيادية في إنتاج المعارف العلمية والحلول المبتكرة. وقامت اليابان، التي كُلفت بمهمة مواءمة الرصد وجمع البيانات، بتنظيم حلقة عمل واقترحت مشاريع عالمية لتبادل البيانات المتعلقة بالرصد. وبالنظر إلى السمات العديدة المشتركة، فإن تعزيز العمل المشترك في تطبيق الصكين قد يكون خياراً فعالاً للاستجابة من شأنه أن يسهل تنفيذ التدابير الوطنية والإقليمية الرامية إلى مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية.

132- وقالت ممثلة صناديق بيو الخيرية في العرض الذي قدمته إن منظمتها أجرت تحليل نمذجة بعنوان "كسر موجة البلاستيك" بالشراكة مع شركة سيستميك (Systemiq) وجامعتي أكسفورد وليدز ومؤسسة إلين ماك آرثر

ومؤسسة البحار المشتركة ولجنة مؤلفة من 17 خبيراً. ووجد التحليل أنه في ظل سيناريو بقاء الأمور على حالها، سيصبح التلوث بالبلاستيك قريباً غير قابل للمعالجة، مع زيادة كميات النفايات البلاستيكية في المحيطات أربع أضعاف بحلول عام 2040. ولن تحقق الالتزامات الحالية من جانب الحكومات والأعمال التجارية سوى نسبة 7 في المائة من التحسن بالمقارنة مع توقعات بقاء الأمور على حالها لعام 2040. وأظهر التحليل أيضاً أن استراتيجيات الحل الوحيد التي تركز على جزء واحد من دورة حياة المواد البلاستيكية ستؤدي، في أحسن الأحوال، إلى الإبقاء على معدلات التسرب عند مستوياتها الحالية، وأن الوسيلة الوحيدة لثني منحنى التلوث بالبلاستيك بحلول عام 2040 هي اعتماد نهج طموحة قبل وبعد الوصول إلى المستهلك في إطار سيناريو لتغيير النظام يشمل أربع فئات واسعة من الإجراءات التي تركز على التخفيض والاستبدال وإعادة التدوير والتصريف. وعلى الرغم من أن التدابير المتخذة على كامل نطاق دورة حياة المواد البلاستيكية لن تقضي على جميع النفايات البلاستيكية المتبقية، فهي قد تساعد على تلبية احتياجات عدد متزايد من سكان العالم وتؤدي في الوقت نفسه إلى تخفيض البلاستيك البكر بنسبة 11 في المائة بحلول عام 2040، شريطة تخفيض النمو المقرر لإنتاج البلاستيك. ويمثل سيناريو تغيير النظام المسار الأمثل بيئياً واقتصادياً واجتماعياً. وهو يتيح للحكومات أن توفر نحو 70 بليون دولار بالمقارنة مع "بقاء الأمور على حالها"، مع التخفيض الكبير لمعدلات التلوث بالبلاستيك، مما يقلل من الانبعاثات المتوقعة لغازات الاحتباس الحراري ويوجد فرصاً للعمل. ولكن التحول من التغيير المتدرج إلى التغيير المنهجي أمر ملح وعاجل: فتأجيل اتخاذ الإجراءات لخمس سنوات قد يزيد تلوث المحيطات بالبلاستيك بنحو 80 مليون طن متري.

133- وقال ممثل مؤسسة إلين ماك آرثر، في عرضه، إن المؤسسة، بالتعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة ومجموعة بوسطن الاستشارية، نشرت مؤخراً تقريراً بعنوان *بيان جدوى معاهدة للأمم المتحدة بشأن التلوث بالبلاستيك*. ووفقاً للتقرير، تتضاعف المبادرات الطوعية وتؤدي دوراً هاماً في مكافحة التلوث بالبلاستيك، ولكنها لن تنجح ما لم تدعمها جهود منهجية أكبر. وتأكدت هذه النتيجة بأحدث البيانات المستقاة من الالتزام العالمي الجديد بشأن اقتصاد البلاستيك، وهو مبادرة تقودها المؤسسة وتحظى بمشاركة أكثر من 250 شركة في جميع مراحل سلسلة القيمة للتعبئة بالمواد البلاستيكية، وهي شركات تتحمل مسؤولية نسبة أكثر من 20 في المائة من جميع مواد التعبئة البلاستيكية المستخدمة على الصعيد العالمي. وحدد التقرير عدداً من الصعوبات في الانتقال إلى نهج اقتصاد دائري للمواد البلاستيكية، بما في ذلك غياب البيانات عن المواد ومسارات النفايات، وعدم استهداف القواعد التنظيمية بعد للمحركات الرئيسية للتلوث بالبلاستيك، وعدم وجود تدخلات محددة الهدف تعالج سلسلة القيمة الكاملة ودورة الحياة للمواد البلاستيكية.

134- ولدى سؤال أصحاب المصلحة من القطاع الخاص عن الأثر الذي قد يترتب على معاهدة للأمم المتحدة بشأن التلوث بالبلاستيك، ذكروا كفوائد محتملة، تحسين تنسيق السياسات وتماسكها، والتقليل من تعقيد العمليات ومخاطر الامتثال عبر الأسواق، ووضع غايات مستهدفة أوضح وخطط عمل أكثر تنسيقاً لتعزيز نهج الاقتصاد الدائري للبلاستيك، وترسيخ مقاييس ومنهجيات الإبلاغ المشتركة ضمن سلاسل القيمة وعلى امتدادها، والأهم من ذلك هو الاستثمارات الإضافية في البنى التحتية والابتكارات الرئيسية الموجهة نحو كفالة تحقيق نهج الاقتصاد الدائري للمواد البلاستيكية. وستستفيد الشركات، على وجه الخصوص، من آليات تمويل مخصصة تتسم بالفعالية والاستقرار، من أجل جمع النفايات وفرزها مثلاً.

135- وأشار أصحاب المصلحة إلى أن إبرام معاهدة جديدة للأمم المتحدة قد يؤدي إلى إكمال المبادرات القائمة والبناء على أساسها، وهذا بدوره يمكن أن يوجه المزيد من المناقشات التي تُجرى بشأن كيفية تصميم العناصر الرئيسية للمعاهدة. ويمكن تنظيم العناصر التي حددت باعتبارها ذات الأهمية الأكبر من منظور الأعمال التجارية حول أربع محاور رئيسية هي: التعاريف والسياسات والإبلاغ ودعم التنفيذ. وعقب صدور التقرير، نشرت 30 شركة عالمية كبرى بياناً للأعمال يدعو إلى إبرام معاهدة للأمم المتحدة بشأن التلوث بالبلاستيك تدعم الإجراءات التي تتخذ بالفعل على مستوى الشركات وتستفيد منها.

136- وقدم ممثل كندا عرضاً قصيراً عن الميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات. وقال إنه يمثل إطاراً عالمياً يتبع نهجاً شاملاً لمعالجة التلوث البحري بالبلاستيك عن طريق تشجيع العمل والتعاون الطموحين من الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات. وأضاف أن المشاركين، بإقرارهم الميثاق، يلتزمون بتصميم المواد البلاستيكية من أجل إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وباتباع نهج دورة حياة أكثر كفاءة في استخدام الموارد، عند إدارة البلاستيك في البر والبحر. ويقدم الميثاق غايات مستهدفة كمية ومحددة زمنياً، تستخدَم كمبادئ توجيهية طموحة لدعم تحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً، فضلاً عن الهدفين 12 و14 من أهداف التنمية المستدامة. وقد حظي الميثاق حتى الآن بتأييد 26 حكومة و70 من مؤسسات الأعمال والمنظمات.

137- وتحدث ممثل مركز القانون البيئي الدولي باسم ائتلاف من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية يضم مركز القانون البيئي الدولي، ووكالة التحقيقات البيئية، والتحالف العالمي لبدائل الترميد، وجامعة ماسي، وقدم اقتراح المجموعة بشأن إبرام اتفاق عالمي جديد لمعالجة التلوث بالبلاستيك. وأضاف أن أعضاء المجموعة يرون أن الاتفاقية الجديدة ينبغي أن تقوم على أربعة أركان هي: الرصد والإبلاغ (وضع خطوط الأساس، والمنهجية المشتركة، وتدابير الإبلاغ، وربما إنشاء فريق تقييم علمي)؛ ومنع التلوث بالبلاستيك (دعم وضع خطط العمل الوطنية ذات الصلة، وتطوير البنى التحتية، ومعالجة إنتاج البلاستيك البكر، ووضع المعايير، بما في ذلك من أجل التصميم الآمن)؛ والتنسيق؛ والدعم التقني والمالي (ضمان حصول جميع الحكومات على المجموعة الكاملة من تدابير الدعم اللازمة لتنفيذ الأنشطة المطلوبة). وأوضحت المجموعة أيضاً شكلاً محتملاً يمكن أن تأخذه المعاهدة. ويتاح منشور عن الاقتراح، *الاتفاقية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو اتفاقية عالمية جديدة لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية*، باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

138- وقال ممثل الأمانة إن الشراكة أنشئت استجابة لدعوات من جمعية الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من الجهات لاتخاذ إجراءات عالمية ومتعددة الطبقات تتسم بقدر أكبر من التضافر من أجل توفير مزيد من التماسك في مختلف الجهود الجارية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية. وهي تتبع نهجاً قائماً على دورة الحياة من المصدر إلى البحر، وتضم حتى الآن أكثر من 280 كياناً عضواً وخمسة مراكز إقليمية. وقد يسرت منصتها الرقمية التنسيق المخصص من خلال وظيفة التوفيق، التي ستُستكمل بانطلاق مسارات الإجراءات لضمان تنسيق أكثر تركيزاً. وتهدف الشراكة إلى الحفاظ على الزخم في الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة القمامة البحرية، وتقريب الفجوة بين جزأي الدورة الخامسة لجمعية البيئة في عامي 2021 و2022، على التوالي، وجمع الأطراف الفاعلة في الفترة التي تسبق انعقاد المناسبات المقبلة، مثل المؤتمر الدولي السابع المعني بالحطام البحري في عام 2022.

139- وقدمت ممثلة الأمانة لمحة عامة عن المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/AHEG/4/5، التي بينت طائفة الآراء المتعلقة بخيارات الاستجابة التي قدمها أعضاء فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية. وقالت إن ترتيب عرض خيارات الاستجابة لا يدل على أهميتها النسبية وإن الوثيقة تهدف إلى تيسير المناقشة. وأشارت إلى أنه نظراً لأن الفريق ليس منتدى للتفاوض، فإنه يمكن النظر في أكثر من خيار استجابة ضمن أي تجمع أو عنوان بعينه لتقديمه إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة.

140- ومضت في سرد مجموعة الآراء التي أُعرب عنها فيما يتعلق بما يلي: خيارات الاستجابة الدولية (المتعلقة بالرؤية؛ ودور الصكوك القائمة؛ والمعايير والمبادئ التوجيهية العالمية؛ وطبيعة الصك ذي الصلة؛ والاستجابات التكنولوجية/التقنية؛ والاستجابات الاقتصادية/المالية؛ والاستجابات العلمية والتعليمية والإعلامية؛ ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق والتعاون بينهم؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص)؛ وخيارات الاستجابة الإقليمية (المتعلقة بالاستجابات القانونية والسياساتية؛ والاستجابات التكنولوجية/التقنية؛ والاستجابات الاقتصادية/المالية؛ والاستجابات العلمية والتعليمية والإعلامية)؛ وخيارات الاستجابة الوطنية (المتعلقة بالاستجابات القانونية والسياساتية؛ والاستجابات التكنولوجية/التقنية؛ والاستجابات الاقتصادية/المالية؛ والاستجابات العلمية والتعليمية والإعلامية).

141- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد عدة ممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، أن التلوث بالبلاستيك مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية منسقة. وأعربت ممثلتان تحدثت واحدة منهما باسم مجموعة من البلدان عن تأييدهما القوي لإبرام اتفاق عالمي لمعالجة التحديات. وفي إطار هذا الاتفاق، شددتا على أهمية وجود رؤية مشتركة، وأهداف محددة بوضوح، وغايات مستهدفة قابلة للقياس، وتعاريف متفق عليها، ومنهجيات مشتركة، وإبلاغ منسق. واقترحت الممثلة التي تحدثت باسم مجموعة من البلدان أن تحول الأهداف العالمية إلى أهداف تخفيض وطنية، عل نحو منصف، وعلى أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وشددت الممثلتان على أهمية خطط العمل الوطنية لتحقيق الهدف العالمي؛ وعلى أهمية إنشاء آلية أو هيئة علمية أو لتبادل المعارف؛ وكذلك الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ. ودعا عدد من الممثلين إلى التفكير في كيفية تحقيق ذلك الطموح وتقديم إطار عالمي لكي تنظر فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة.

142- وشدد ممثلان على أهمية أن يكون أي خيار للاستجابة قائماً على الأدلة وعلى أهمية إنتاج المعارف العلمية. وبعد أن عرض ممثل آخر بعض المبادرات التي اتخذت في بلده ومنطقته، قال إن البحوث العلمية التي نشرت مؤخراً في بلده طورت أساليب جديدة لحساب كميات القمامة البحرية والتلوث بالبلاستيك، وأن النتائج تختلف اختلافاً كبيراً عن الحسابات السابقة. وأعرب عن أمله في أن تفيد النتائج في تمكين المجتمع الدولي من تحديث فهمه للمشكلة لتوفير أساس متين للعمل في المستقبل.

143- وأبرز ممثلون عديدون العناصر التي يعتبرونها حاسمة في النظر في خيارات الاستجابة، بما في ذلك ضرورة تغطية دورة حياة البلاستيك بأكملها؛ والتركيز على الوقاية؛ وأن تنطوي على الابتكار؛ وأن تراعي الظروف الوطنية والاعتبارات الجنسانية؛ وأن تتضمن منصة لأصحاب المصلحة المتعددين؛ وأن تشمل التعليم؛ والحصول على دعم آلية مالية؛ وأن تشمل الرصد والتقييم لقياس التقدم المحرز.

144- وشملت الاقتراحات الأخرى المتعلقة بخيارات الاستجابة ضمان إمكانية تتبع المدخلات عن طريق إصدار الشهادات وحفز المنافسة لتحسين توافر الموارد وتقليل الوقت اللازم لتنفيذ التدابير.

145- وشدد عدد من الممثلين على أن خيارات الاستجابة لا ينبغي أن تكون متعارضة، بينما أبرز آخر أن هناك خيارات إضافية للاستجابة أثيرت خلال المناقشات السابقة لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية، وهي تستحق النظر فيها أيضاً. وشدد على ضرورة الاستفادة من المبادرات القائمة لتجنب ازدواجية الجهود. وأبرزت ممثلة أخرى بعض الجهود التي تُبذل لتعزيز الآليات القائمة، مثل تعديل اتفاقية بازل واعتماد إطار التنفيذ التابع لمجموعة العشرين. ووجهت واحدة من الممثلين الانتباه إلى إعلان سانت جون الذي اعتمدته الجماعة الكاريبية في العام 2019، والذي جرى التأكيد فيه على أن المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة يمثلان قضية عالمية وأنه يلزم اتخاذ الإجراءات العالمية لمنع المزيد من التلوث بالبلاستيك.

146- وقال ممثل من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية إن الاستجابة القوية لقضية القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة لا يمكن أن تتحقق باستخدام المعاهدة العالمية كوسيلة وحيدة. فبعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا، أحرز تقدماً كبيراً بدون هذه المعاهدة، وتكثر الأمثلة على المعاهدات الدولية التي فشلت في حل المشاكل التي اعتمدت لمعالجتها. والسبيل المؤدي إلى إبرام معاهدة عالمية جديدة حافل بالمطبات. أولاً، عمليات التفاوض مكلفة. وثانياً، تشمل الكثير من السفر، وبالتالي تسهم في تغير المناخ. وثالثاً، قبول جميع الأطراف المتفاوضة ليس أمراً مسلماً به، في حين أن انسحاب جهة فاعلة رئيسية قد يضعف المعاهدة. ورابعاً، لا يمكن ضمان الطابع الملزم قانوناً للمعاهدة، لا سيما إذا لم تصاحب المعاهدة آلية إنفاذ فعالة. ومن الأفضل تعزيز الآليات العالمية القائمة، مثل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وفي هذا الصدد، رفض الادعاء بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة تفضل إبرام معاهدة عالمية جديدة. وجرت العادة على أن يُتفَق على المواقف الرسمية للمنطقة الأفريقية فيما يتعلق بالمسائل البيئية في دورات المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة. وقد توجت آخر دورة للمؤتمر ببيان لم يؤيد أياً من خيارات الاستجابة المطروحة حالياً.

147- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إن الجهود المبذولة حالياً لا تكفي لمعالجة المشكلة الملحة العابرة للحدود المتمثلة في القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، وأعربوا عن تأييدهم لإبرام اتفاق عالمي جديد لمعالجة هذه المسألة، مؤكدين أن استمرار الوضع الراهن ليس خياراً. وأشار العديد من الممثلين إلى أن إبرام اتفاق عالمي جديد من شأنه أن يكمل ويعزز التدابير الوطنية والإقليمية ويساعد على تسريعها، وينبغي أن يهدف إلى سد الثغرات في الصكوك القائمة، مع التركيز بشكل خاص على جزء مراحل المنبع من دورة حياة البلاستيك، ويساعد على تبسيط وتنسيق الجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق القضاء على النفايات البلاستيكية والقمامة البحرية ومنع تشكلها.

148- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، إنه يلزم أن تتخذ خطوة تالية حاسمة. واقترحوا أن تنشئ جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في دورتها الخامسة، لجنة تفاوض دولية لبدء المفاوضات فيما يتعلق باتفاق عالمي جديد بشأن المواد البلاستيكية.

149- وقال العديد من الممثلين إن الاتفاق العالمي الجديد ينبغي أن يكون ملزماً قانوناً. وأشار كثيرون آخرون، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إلى أنه يمكن أن يتضمن التزامات ملزمة وطوعية على حد سواء. وقالت واحدة من الممثلين إن الجهود الطوعية وحدها لا تتناسب مع حجم أزمة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة. واقترح ممثل آخر أنه ينبغي النظر في عناصر أو إجراءات محددة قبل مناقشة الطابع القانوني أو الهيكل العام للاستجابات التي من شأنها أن تمكن من تنفيذ تلك الإجراءات. وأبرز أحد الممثلين التحديات التي يواجهها بلده في إنفاذ تشريعاته الوطنية المتعلقة بالبلاستيك، وعرض أن يُطلع الآخرين على تجربته. وأوضح أيضاً كيف أدى الحظر في بلده إلى نقل مصنعي الأكياس البلاستيكية إلى بلدان أخرى لا يوجد فيها مثل هذا الحظر، الأمر الذي يجعله يفضل إبرام اتفاق عالمي.

150- وشدد أحد الممثلين على أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لمشكلة القمامة البلاستيكية البحرية، وأعرب عن تأييده للتدابير العملية والفعالة التي تتخذها جميع الجهات صاحبة المصلحة والبلدان للتقليل من تصريف النفايات البلاستيكية إلى البحر، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأوسع نطاقاً وبلدان المصادر الرئيسية. وقال إنه تلزم مجموعة من الاستجابات على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية، مما يشجع العمل المعزز لتحسين القدرات من أجل الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، ويعزز الحلول التكنولوجية المبتكرة، ويكفل إجراء تقييمات دورة الحياة لفهم الآثار البيئية للمواد البديلة للبلاستيك.

151- وقالت ممثلة أخرى إن الخيارات الجديدة والقائمة يمكن أن يكمل بعضها بعضاً، وتلزم إعادة النظر في كيفية تعامل البشر مع البلاستيك عبر دورة حياة البلاستيك بأكملها وكذلك منع استخدام بعض أنواع البلاستيك. وأشارت إلى أن من الواضح أن المنتجات التي تستخدم مرة واحدة فقط التي سببت التلوث لقرون لا يمكن أن تكون مستدامة. واقترحت ممثلة أخرى أن يتضمن الإطار العالمي الجديد المقترح معايير لتمكين الحكومات من تحديد ما إذا كانت المواد البلاستيكية مستدامة، بالنظر، على سبيل المثال، إلى مدى متانة المواد البلاستيكية وقابليتها لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير وما إذا كانت آمنة.

152- وقالت واحدة من الممثلين إن القمامة البلاستيكية البحرية تمثل أزمة وجود للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المحيطات السليمة، فهي على الرغم من الإجراءات الحكومية القوية التي تتخذها لمعالجة هذه المسألة، لا تزال تتلقى البلاستيك بواسطة التيارات البحرية أو المنتجات المستوردة. ودعت إلى إبرام اتفاق عالمي ملزم قانونا لمعالجة هذه المسألة، وقالت إن التقليل من القمامة البلاستيكية البحرية لن يكون ممكناً ما لم يتم تخفيض إنتاج البلاستيك البكر إلى حد كبير.

153- واقترح ممثلون كثيرون، من بينهم ممثلة تحدثت باسم مجموعات من البلدان، عن اعتراضهم على عناصر محددة للاتفاق العالمي الجديد المقترح. وشملت العناصر التي اقترحها العديد من الممثلين رؤية مشتركة وهدفا طويل الأجل للقضاء على النفايات البلاستيكية والقمامة البحرية وتعزيز الأسلوب الدائري ونهج دورة الحياة إزاء المواد

البلاستيكية، مع تغطية كافة المراحل، بشرط التركيز على تدابير الوقاية والتدابير المتخذة في مراحل المنبع الأولى؛ ومواءمة متطلبات الرصد والإبلاغ من أجل تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المشتركة، بوسائل منها وضع المؤشرات القابلة للقياس والقابلة للمقارنة؛ ووضع فرادى البلدان لخطط العمل الوطنية وتكييفها مع ظروف كل منها؛ وإيجاد الآليات لدعم تنفيذ هذه الخطط، بما في ذلك الموارد المالية والتقنية وبناء القدرات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛ وإنشاء هيئة علمية لتقييم التقدم المحرز وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وتوجيه عملية صنع السياسات على مختلف المستويات.

154- واقترح كثير من الممثلين، بمن فيهم ممثلة تحدثت باسم مجموعة من البلدان، أن يتضمن الاتفاق العالمي الجديد كتدابير للمراحل الأولى ما يلي: وضع مبادئ توجيهية أو مواصفات بشأن تصميم المنتجات والمواد من أجل زيادة قابليتها لإعادة التدوير وقابليتها للإصلاح وتجنب المكونات والمواد المضافة الضارة؛ والتوعية؛ والنظم المتعلقة بالمسؤولية الممتدة للمنتِج، والتوسيم وإصدار الشهادات.

155- وشملت العناصر الأخرى التي اقترحها الممثلون الأهداف العالمية لتشجيع نهج الاقتصاد الدائري إزاء البلاستيك، ووضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنهج الدائري وبالنفايات ومنهجيات تقييم دورة الحياة؛ وتخفيض إنتاج البلاستيك البكر؛ وحظر بعض المنتجات البلاستيكية أو التقليل منها، بما في ذلك المواد البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة؛ وتقاسم أفضل الممارسات على امتداد التسلسل الهرمي للنفايات؛ وآلية تنسيق لمواءمة الإجراءات والأنشطة وتجنب الازدواجية بين الصكوك على جميع المستويات. وقالت واحدة من الممثلين إن الاتفاق العالمي الجديد ينبغي أن يشمل جميع مصادر القمامة البحرية والمسارات المؤدية إلى المحيطات، وأن يركز على الوقاية، ويكفل المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما قطاع الصناعة.

156- وأشار أحد الممثلين إلى أن أفضل طريقة لتقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ خطط عملها الوطنية هو تقديمها عن طريق صندوق جديد مخصص متعدد الأطراف. وقالت ممثلة أخرى إن الهيئات الإقليمية تؤدي دوراً رئيسياً في المساعدة على تحقيق تكافؤ الفرص ضمن مناطق معينة تختلف فيها قدرات البلدان اختلافاً كبيراً. وأشار ممثل ثالث أيضاً إلى أهمية التعاون الأقاليمي بالنظر إلى الطبيعة العابرة الحدود التي تتسم بها المشكلة. واقترح أحد الممثلين أن يسترشد الاتفاق المقبل بعدد من المبادئ الرئيسية، بما في ذلك المبدأ الوقائي، ومبدأ تغريم الملوث، ومبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

157- ووجه عدد من الممثلين الانتباه إلى أطر محددة يمكن توسيعها أو تعزيزها ويمكن أن تفيد في تحسين تنسيق الإجراءات على الصعيد العالمي، بما في ذلك الميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات، ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء التابعة لمجموعة العشرين، وأطر التنفيذ الخاصة بكل منها، التي تسعى إلى منع دخول البلاستيك إلى المحيطات باستخدام نهج دورة الحياة، والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

158- ووجه عدد من الممثلين الانتباه إلى الفروع المختلفة للوثيقة UNEP/AHEG/4/5 والخيارات المختلفة المقترحة فيها. وفيما يتعلق بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية العالمية، التي تنص عليها الوثيقة كخيار، قال ممثلان إن وضع هذه المعايير يتطلب إشراك الصناعات المعنية، فضلاً عن النظر بعناية في القواعد التنظيمية الوطنية المتعلقة بمسائل من قبيل التغليف، وهذه قد تختلف من بلد إلى آخر.

159- وقالت ممثلة من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية إن أعضاء المجلس العالمي للبلاستيك والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية أيدوا بقوة وضع إطار عالمي لتحفيز الإجراءات من أصحاب المصلحة وتوسيع نطاق الجهود العالمية الرامية إلى منع تصريف النفايات البلاستيكية في المحيطات والبيئة. وأعربت عن تأييدها لوضع نموذج مرن وشفاف للحوكمة يتضمن في عناصره الأساسية رؤية واضحة وهدفاً مبنيين على رؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء لتحقيق انعدام تصريف النفايات البلاستيكية في البيئة البحرية بحلول عام 2050؛ وإطار يمكن لاقتصاد دائري للبلاستيك ويعزز الابتكار، بوسائل منها التصميم المستدام وإعادة تدوير النفايات البلاستيكية لتحويلها إلى مواد خام من أجل التقليل من إنتاج النفايات؛ وأساليب مشتركة وشفافة لجمع البيانات ومتطلبات الإبلاغ؛ وتوسيع نطاق الجهود القائمة؛ وتوسيع التمويل وتسريعه من أجل تحقيق نهج الاقتصاد الدائري.

160- وأعرب عدة ممثلين من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية عن تأييدهم لإبرام اتفاق عالمي ملزم قانوناً بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، ولعدد من العناصر الرئيسية، بما في ذلك التركيز على التدابير الرامية إلى منع تشكل النفايات وتدابير المراحل الأولى، والتحرك نحو النهج الدائري، ووضع رؤية مشتركة للأجل الطويل، ومواءمة المعايير والإبلاغ، وإنشاء إطار عالمي ينسق ويحفز الإجراءات على الصعيد الوطني. وقالت واحدة من الممثلين إن التثقيف والحصول على المعلومات الموثوقة يمكن أن يساعدا على تسريع التحول الضروري من ثقافة الرمي إلى منظور النظم الذي يبحث التلوث في جميع مراحل سلسلة القيمة للمواد البلاستيكية.

سادساً- الاستعدادات لعقد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

161- لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المسودة الأولية لموجز أعده الرئيس بدعم من المكتب. وعرض الرئيس الوثيقة، وقال إنها تسعى إلى تناول جميع الأعمال التي نفذها فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية في إطار ممارسة الولايات التي أسندتها إليه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قراريها 7/3 و6/4. وبمجرد وضع صيغتها النهائية، سترفق بتقرير المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ذي الصلة بالموضوع الذي سيقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة لكي تنظر فيه في دورتها الخامسة. وأشار إلى أن مناقشة الفريق للمسودة الأولية ليست مفاوضات رسمية، وقدم لمحة عامة عن مضمون الموجز، الذي تضمن استعراضاً للحالة الراهنة، وموجزا لخيارات الاستجابة المحتملة الوطنية والإقليمية والدولية، وعدداً من المقترحات للعمل في المستقبل.

162- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم للجهود التي بذلت في إعداد المسودة الأولية لموجز الرئيس، وقال ممثلان إنها أحسنت في تسجيل الآراء التي أُعرب عنها أثناء الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية، ودعا اثنان آخران إلى وضع الصيغة النهائية لها بالتعاون الوثيق مع المكتب، الذي يمثل أعضاؤه مناطق مختلفة من العالم.

163- وأكد العديد من الممثلين أن موجز الرئيس يجب أن يجسد جميع الآراء وأن يكون محايداً وموضوعياً، في حين أشار عدد من الممثلين إلى أن الحياد سيتحقق بالتعبير عن آراء الأغلبية والآراء المخالفة على حد سواء، وكذلك بإظهار كيفية تطور تلك الآراء منذ الاجتماع الأول للفريق. وأعرب ممثلان عن قلقهما من أن عدم التجسيد الموضوعي لفحوى عمل الفريق قد يؤدي إلى ضرورة تكراره، وأكدت ممثلة أن وجود سجل موضوعي لجميع الآراء التي أعرب عنها سيكون أمراً حاسم الأهمية في إثراء المناقشات المتعلقة بالسياسات التي ستجري في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

164- وقال العديد من الممثلين، بمن فيهم عدد من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، إن الوثيقة لم تجسد، في الفرع المتعلق بخيارات الاستجابة المحتملة الوطنية والإقليمية والدولية، التقارب في الرأي الذي يكاد يصل إلى الإجماع بين الخبراء بشأن الحاجة إلى اتفاق عالمي جديد لمعالجة التلوث بالبلاستيك. ولاحظ العديد من الممثلين أن ممثلي الدول الأعضاء والممثلين من الخبراء الذين أعربوا عن الحاجة إلى اتفاق عالمي ملزم قانوناً، والذين تحدث عدد منهم باسم مجموعات من البلدان، يمثلون أغلبية ساحقة. وقالت ممثلة إنه إذا لم يجسد موجز الرئيس بوضوح الدعم القوي لاتفاق عالمي ملزم قانوناً، سيعني ذلك أن الفريق فشل في تنفيذ ولايته، وقال ممثل آخر إن عدم تجسيد ذلك الدعم سيكون إغفالاً خطيراً. وقال ممثلان إنه لا ينبغي للفريق أن يقدم توصية محددة بشأن أي خيار من الخيارات، وقالت ممثلة إن بلدها لا يؤيد خيار الاتفاق عالمي.

165- وقالت واحدة من الممثلين إن المسودة الأولية يجب أن تجسد أن الزخم آخذ في التزايد في تأييد هذا الاتفاق، بما في ذلك في القطاع الخاص، بينما اقترح ممثلان آخران أن تستند معاملة كل خيار من خيارات الاستجابة في المسودة إلى عدد الممثلين الذين تحدثوا تأييداً له. وأشارت ممثلة إلى أن حجم مشكلة التلوث بالبلاستيك أصبح الآن بنفس خطورة تغير المناخ وأزمة التنوع البيولوجي، وهما أيضاً مشكلتان عالميتان من الأفضل معالجتهما من

خلال اتفاقات عالمية ملزمة. وطلبت ممثلة أخرى أن يجسد الموجز النطاق الواسع للتحدي الذي ازداد بسبب كوفيد-19، واقترحت في هذا الصدد أن يواصل الفريق عمله فيما بين الدورات، ولا سيما في ضوء تقسيم الدورة الخامسة لجمعية البيئة إلى دورتين، تعقد الأولى منهما في شباط/فبراير 2021 والثانية في شباط/فبراير 2022.

166- ولاحظ عدد من الممثلين أن هناك تأييداً واضحاً لإصدار الفريق توصية بإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية في الدورة الخامسة لجمعية البيئة، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي. وفي هذا الصدد، اقترحت ممثلتان أن يفصّل مشروع الموجز كيفية متابعة كل خيار من خيارات الاستجابة، وقال ممثلان إنه ينبغي تقديم تحليل مقارن للنقاط التي تأتي في صالح كل خيار وتلك التي تحتسب ضده. وقال عدد من الممثلين إن العمل من أجل إبرام معاهدة عالمية جديدة لا يستبعد خيارات الاستجابة الأخرى. وأشار عدد من الممثلين إلى أن عدداً من خيارات الاستجابة يمكن بل ينبغي تنفيذها بالتوازي وأن من شأن الاتفاق العالمي أن يفيد في سد الثغرات القائمة. وشدد عدد من الممثلين على أهمية ترسيخ نهج كلي يراعي دورة الحياة بأكملها ويتبع الأسلوب الدائري في صميم أي استجابة، وقال أحد الممثلين إنه ينبغي للحكومات أن تتخذ الإجراءات لوقف إنتاج البلاستيك غير الضروري. وأشار ممثلان أيضاً إلى أن التقليل من الإنتاج العالمي للبلاستيك هو الأمل الوحيد من أجل تقليل التلوث العالمي بالبلاستيك. وقالت ممثلة إن هناك حاجة إلى التخلص التدريجي التام من المنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، بينما قال ممثل آخر إنه ينبغي عدم إهمال مسألة تلوث المياه العذبة بالبلاستيك.

167- وقدم عدد من الممثلين اقتراحات محددة بشأن كيفية تحسين مشروع موجز الرئيس. وقال أحدهم إن الوثيقة ينبغي أن تظهر نتائج عملية الجرد التي أجريت عملاً بالفقرة 7 (أ) من قرار جمعية البيئة 6/4، التي خلصت إلى أن الأنشطة القائمة للتقليل من القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة نظمت في الغالب على الصعيدين الوطني أو دون الوطني وتعلق معظمها بالتوعية، وأن الإجراءات التشريعية لا تزال تركز على الحلول النهائية بدلاً من الوقاية.

168- ودعا ممثلان، تحدث أحدهما باسم مجموعة من البلدان، إلى التمييز في المشروع بين وظائف خيارات الاستجابة المحتملة والشكل الذي قد تتخذه تلك الخيارات. وقال ممثل آخر إنه ينبغي أن يُدرج ضمن خيارات تعزيز التنسيق والإدارة، في القسم المتعلق بخيارات الاستجابة المحتملة الوطنية والإقليمية والدولية، النهوض بالمبادرات القائمة وتعزيزها، بما فيها المبادرات الطوعية. وفي الفرع الذي يتضمن مقترحات للعمل في المستقبل، لم تكن قائمة المقترحات شاملة، وينبغي أن يُشار إلى أهداف الميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات.

169- وقالت واحدة من الممثلين إن الفرع ينبغي أن يجسد التأييد الواسع الذي أعرب عنه الخبراء لبعض المقترحات، وهي: (أ) وضع رؤية جديدة طويلة الأجل للإزالة التامة للمواد البلاستيكية من البيئة، أو تقاسم رؤية قائمة، إلى جانب الأهداف ذات الصلة بالموضوع؛ (ب) وضع خطط عمل وطنية تغطي دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها، بما في ذلك الحصول على تلك المواد من مصادرها وإنتاجها واستهلاكها على نحو مستدام؛ (ج) وضع ترتيبات لبناء القدرات ولتقديم المساعدة المالية والتقنية؛ (د) تعزيز رصد التدابير الوطنية والإبلاغ عنها من أجل إنتاج المعلومات عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي؛ (هـ) إقامة تفاعل طويل الأمد بين العلوم والسياسات. واقترحت أيضاً أن يكون خيارا الاستجابة الهيكليين – تعزيز الأطر القائمة ووضع اتفاق عالمي جديد – موضوعاً لفقرات منفصلة.

170- وقال أحد الممثلين إنه ينبغي وضع جداول زمنية لخيارات الاستجابة المختلفة، التي يتطلب بعضها إجراءات أكثر إلحاحاً من الاستجابات الأخرى. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد وضع استراتيجية إدارية شاملة لتنفيذ الخيارات. وعلاوة على ذلك، ينبغي التشديد على ضرورة اتخاذ تدابير لصالح الفئات الضعيفة، بما فيها الشعوب الأصلية.

171- وقال أحد الممثلين إن المشروع ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى العوائق المالية والتكنولوجية، وهي هائلة جداً بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية، وكذلك إلى استحسان إنشاء فريق استشاري علمي دولي يحقق تكوينه التوازن الجغرافي والجنساني.

172- وطلب ممثلان توضيح كيف تم الاتفاق على تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/AHEG/2018/2/5).

173- ورداً على ذلك، قالت ممثلة للأمانة إن العملية التي أفضت إلى الموافقة على التقرير وصفت في الفقرات 48 و51 و54 منه، وأضافت أن الوثيقة استندت إلى مشاريع قدمتها الرئيستان المشاركتان للاجتماع بدعم من الأمانة.

174- وبعد ذلك، قدم الرئيس نسخة منقحة من مشروع الموجز تتضمن التعليقات التي أُدلي بها أثناء المناقشة. وقد أدخلت تعديلات لغوية وتنظيمية لتحسين وضوح النص، وقدمت تفاصيل أكثر عند الاقتضاء. وقد أضيفت ثلاث فقرات عن الأنشطة المحتملة خلال الفترة الفاصلة بين الدورات المُفضية إلى الجزء الثاني من الدورة الخامسة لجمعية البيئة في شباط/فبراير 2022، وأضيف أيضاً تعهد من المديرة التنفيذية بمواصلة تقديم الدعم للفريق.

175- وشكر جميع الممثلين الذين تناولوا الكلمة الرئيس والمكتب والأمانة على الموجز المنقح، وأقر كثيرون بأن تحديث الوثيقة بحيث تُظهر مجموعة الآراء التي تم الإعراب عنها لم يكن بالمهمة السهلة.

176- وقال كثير من الممثلين إنهم على استعداد لقبول الموجز المنقح على النحو المعروض، رغم أن بعضهم ذكر أنه يفعل ذلك توخياً لروح التسوية. وقدم بعض الممثلين مقترحات إلى الرئيس لإجراء تعديلات إضافية، بما في ذلك ظهور كلمة "المحتملة" بجوار "خيارات الاستجابة" في جميع أجزاء النص؛ وأن يكون الفرق في مستوى التفصيل بشأن كل خيار استجابة أقل ظهوراً؛ وأن يُذكر أيضاً الخيار غير الملزم، كلما ذكر أن خياراً ما يمكن أن يكون ملزماً قانوناً؛ وأن يوضَّح أن قوائم الخيارات ليست شاملة؛ وأن يقدم مزيد من التوضيحات حول طبيعة العملية لكفالة أن يظل العمل الذي نفذ حتى الآن مواكباً للتطورات ويخضع للتحديث لأغراض الجزء الثاني من الدورة الخامسة لجمعية البيئة.

177- وأعرب أحد الممثلين عن قلقه من أن الإشارة إلى العمل المتبقي "المواكب للتطورات والخاضع للتحديث" تصدر حكماً مسبقاً على عملية التحضير للدورة الخامسة لجمعية البيئة، التي تقع ضمن ولاية لجنة الممثلين الدائمين. وعلاوة على ذلك، أعرب عن دهشته لعدم ذكر اللجنة فيما يتعلق بعملية التفاوض المحتملة من أجل اتفاق عالمي جديد. وطلب توضيحاً للآثار القانونية لعملية تحديث العمل المنفذ المذكورة في الموجز.

178- وأعرب عدة ممثلين، من بينهم ممثلان تحدثا باسم مجموعتين من البلدان، عن خيبة الأمل من أن الموجز ذكر أن "الكثير من المشاركين" يؤيدون خيار إبرام اتفاق عالمي جديد؛ ورأوا أن المؤيدين شكلوا الأغلبية. وأكد أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، أن من المهم أن يبيَّن لجمعية البيئة كيف تطورت آراء الخبراء في الفريق لتتقارب مؤيدة لاتفاق عالمي جديد. وقالت ممثلة أخرى إنها ودت لو أوصى الفريق جمعية البيئة بإنشاء لجنة تفاوض.

179- وقدم عدة ممثلين طلبات لإدراج نقاط إضافية تتعلق بالاتفاق العالمي الجديد المقترح، بما في ذلك الرؤية المشتركة؛ والغايات المستهدفة العالمية والوطنية للتخفيض؛ والقدرة على تيسير خطط العمل الوطنية والإقليمية؛ والتزامات الإبلاغ المنسقة، مع التعاريف والأشكال والمواعيد النهائية المشتركة، وهذه ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع التزامات الرصد المنسقة؛ ومعايير التصميم والتوسيم؛ والضوابط على إنتاج البلاستيك والتخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها؛ والتوازن الجغرافي والجنساني في عضوية أي فريق استشاري علمي دولي؛ والموارد المالية والدعم التقني اللازمين للتنفيذ. وأشير أيضاً إلى ضرورة العمل وفقاً لمجموعة من الأطر الزمنية، حيث يمكن اتخاذ خطوات للأجلين القصير والمتوسط في الوقت نفسه مع استمرار العمل بهدف القضاء على تصريف المواد البلاستيكية في المحيطات على المدى الطويل؛ وضرورة الاعتراف بإسهامات الشعوب الأصلية في قاعدة الأدلة المقدمة.

180- وتحدث أحد الممثلين، ملتمساً إدراج ملاحظاته في هذا التقرير، وطلب توضيحاً بشأن كيفية تفسير الفقرة 24 من موجز الرئيس المنقح، بالنظر إلى أنها أعربت عن تقدير فريق الخبراء المخصص لاستعداد المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تنظم، عند الطلب، مشاورات تمهيدية غير رسمية لدعم الأعمال التحضيرية للجزء الثاني من الدورة الخامسة لجمعية البيئة. وأشار إلى أنه تنبغي قراءة الفقرة بالاقتران مع النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع تجنب التعدي على اختصاصات لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي الهيئة المكلفة بالتحضير لدورات جمعية البيئة، وأبرز أن قبول موجز الرئيس يعتمد على هذا الفهم.

181- وقال ممثل الأمانة إن لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتولى مسؤولية الإعداد لدورات جمعية البيئة والاستعراض المنتظم لتنفيذ قرارات ومقررات جمعية البيئة. وتتألف اللجنة من جميع الممثلين الدائمين المعتمدين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد أنشئت رسمياً في أيار/مايو 1985 كجهاز فرعي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

182- وشكر الرئيس الممثلين على تعليقاتهم على النسخة المنقحة من موجز الرئيس وقال إن التعليقات الموضوعية على الموجز سترد في تقرير هذا الاجتماع الذي سيرفق به الموجز. واعتمد فريق الخبراء المخصص موجز الرئيس بصيغته المعدلة. ويرد موجز الرئيس في مرفق هذا التقرير.

183- وألقت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بياناً أعربت فيه عن تقديرها لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية على عمله وللرئيس على جهوده الدؤوبة وقيادته القوية. وقالت إن هذا العمل يلقى دعماً واهتماماً عالميين كبيرين، وهو يمثل جزءاً من طائفة من الإجراءات التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء العالم، عن طريق وسائل منها برامج البحار الإقليمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتدابير التي تعتمدها فرادى الدول الأعضاء. وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشروع استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 التلوث والنفايات كمجال من ثلاثة مجالات عمل رئيسية، الأمر الذي يعكس الأهمية التي يمنحها البرنامج لمسألة القمامة البحرية التي لا تعرف حدوداً ولذلك لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون الوطني والإقليمي والعالمي. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات، وتحسين البنى التحتية. وأضافت أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لتقديم الدعم لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية في سعيه لتحقيق التقدم الضروري للتنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتوقع أن تعقد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي وضع برنامج البيئة خططها الطموحة، في جزأين، يعقد الأول منهما بالكامل عبر الإنترنت في شباط/فبراير 2021 ويُكرَّس للمسائل الإجرائية، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وميزانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومع اقتراب انتهاء ولاية فريق الخبراء، يعتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستفادة من الزخم الذي تولد من عمله، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من أجل إشراك المجتمع الدولي، وتعزيز تحليل المعلومات التقنية، وإنشاء منصة رقمية لأصحاب المصلحة المتعددين للقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وعلى نحو أعم، تعهد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم دعمه للدول الأعضاء في النهوض بجدول الأعمال البالغ الأهمية المتعلق بالقمامة البحرية. وتتوفر للمجتمع الدولي موارد العلم والمسارات والتكنولوجيا والحلول، ناهيك عن القدرات من أجل الإسراع في تنفيذ التدخلات الابتكارية في المراحل الأولى والنهائية التي يمكن أن تخدم احتياجات الناس والكوكب.

سابعاً- مسائل أخرى

184- تناول الكلمة عدد كبير من الممثلين فكرروا التزامهم باتخاذ مزيد من الخطوات لمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة وبتحقيق نتائج طموحة في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لمعالجة المشكلة الملحة المتمثلة في القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، وذلك بطريقة فعالة ومتسقة.

ثامناً- اعتماد تقرير أعمال الاجتماع

185- اعتمد فريق الخبراء هذا التقرير بناء على مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/AHEG/4/L.1، على أساس أن يُعهد إلى المقرر إعداد الصيغة النهائية للتقرير بمساعدة من الأمانة.

تاسعاً- اختتام الاجتماع

186- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة 17:00 من يوم الجمعة، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

المرفق*

موجز الرئيس[1] عن أعمال فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة لكي تنظر فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة

مقدمة

1- أنشئ فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية بموجب الفقرة 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3. ومُدِّدت ولايته بموجب الفقرة 7 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الذي طلب إلى الفريق جملة أمور منها استعراض الحالة الراهنة[2] وتحليل فعالية خيارات الاستجابة الحالية والمحتملة (المشار إليها فيما يلي باسم خيارات الاستجابة) المتعلقة بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

2- وقد اجتمع الفريق أربع مرات (ثلاث اجتماعات حضورية واجتماع واحد عبر الإنترنت) للاضطلاع بالولاية المسندة إليه. ويرد في هذا الموجز بيان ما قام به الفريق إنجازاً لولايته ويقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة مع طائفة من الآراء بشأن خيارات الاستجابة لكي تنظر الجمعية فيها في إطار الخطوات المستقبلية فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وسيرفَق الموجز بتقرير الاجتماع الرابع للفريق المخصص، وكذلك بالتقرير الذي ستقدمه المديرة التنفيذية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة[3].

أولاً- استعراض الحالة الراهنة

ألف- الولاية المسندة إلى الفريق بموجب الفقرة 10 (د) '1' من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3

3- تدارس الفريق العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد في البلدان النامية[4]؛ وأجرى جرداً للأنشطة والإجراءات القائمة التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة لتخفيض القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة بهدف القضاء البعيد الأمد على عمليات التصريف في المحيطات؛ وحدَّد الموارد والآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة مشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

4- وحث على تشكيل فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية نظر الدورة الثالثة من جمعية البيئة التي عُقدت في العام 2017 في التقرير المعنون "مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية: تقييم فعالية استراتيجيات ونُهج الإدارة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية"[5] الذي يحدد الثغرات في الأطر والخيارات الحالية لمعالجة مشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، ويبيِّن ثلاثة خيارات: الوضع الراهن (الذي أجمع فريق الخبراء في اجتماعه الأول على أنه ليس خياراً)؛ وتعزيز الصكوك القائمة

---

* يصدر هذا المرفق دون تحرير رسمي.

(1) أعدّ هذا الموجز رئيس فريق الخبراء بدعم من المكتب. وهو يفصّل الأعمال التي أنجزها فريق الخبراء وفقاً للولايات الواردة في قراري جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 و7/3. وأعدت الصيغة النهائية من الموجز بالتشاور مع الدول الأعضاء في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء (9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020) على أن يُفهم بأن هذه المشاورات لا ينبغي اعتبارها مفاوضات رسمية.

(2) القرار UNEP/EA.3/Res.7، الفقرة 10 (د) '1'.

(3) استيفاء تقدمه المديرة التنفيذية للمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.4/Res.6) الذي اعتمدته الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019.

(4) القرار UNEP/EA.3/Res.7، الفقرة 10 (د) '1'.

(5) UNEP/AHEG/2018/1/INF/3.

واعتماد اتفاق عالمي طوعي بشأن البلاستيك في البحار؛ ووضع هيكل عالمي جديد مع نهج حوكمة متعدد الطبقات، بما يشمل إمكانية إضافة صك جديد ملزم قانوناً إلى الإطار القائم (الخياران 2 و3 لا يستبعد أحدهما الآخر، ويمكنهما العمل بالتوازي كالخيار 3 ولا ينبغي النظر إليهما كخيارين متعارضين). وخلص التقييم إلى أن القمامة البلاستيكية البحرية لا تُستهدف في المقام الأول في أي صك قانوني دولي وأن استراتيجيات ونهج الحوكمة الحالية مجزأة ولا تعالج بما يكفي المسألة العالمية المتمثلة في القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. ولذا، أبرز التقييم الحاجة إلى تنسيق الأنشطة في إطار اتفاقات متعددة؛ ورصد التقدم المحرز في معالجة مسألة البلاستيك تحديداً؛ ومواءمة الغايات المستهدفة وإجراءات الإبلاغ.

5- ونظر الفريق في مختلف العوائق التي تحول دون مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بتنمية الموارد ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية[6] في أربعة مجالات رئيسية:

(أ) **العوائق القانونية** التي يضعها أو يقوم عليها أو ينشئها وجود القوانين أو عدم وجودها أو عدم تنفيذها و/أو إنفاذها، أي عدم وجود تعريف ووجود ثغرات في التشريعات؛ والتعريف غير الواضح للأهداف في التشريعات؛ ووضع حدود كمية صارمة في الأنظمة؛ والتأخر في تنفيذ القوانين أو إنفاذها، أو تطبيقها أو إنفاذها على نحو غير كامل؛ وعدم الاتساق في تنفيذ التشريعات الدولية على الصعيد الوطني، والتشريعات الوطنية التي قد تتعارض.

(ب) **العوائق المالية** التي تتمثل في التكاليف الباهظة التي تؤدي إلى صعوبة تحمل تكاليف نشاط معين أو تنفيذه؛ وبعض هذه العوائق المالية هي أيضاً عوائق اقتصادية. وتشمل هذه العوائق عدم استيعاب التكاليف داخلياً، والإعانات الضارة الأثر، وعدم تطبيق مبدأ تغريم الملوث، وعدم ملاءمة مخططات التمويل العالمي، وعدم توفر الأموال، وعدم تنفيذ الأدوات القائمة على السوق والحوافز الضريبية، وعدم وجود أسواق.

(ج) **العوائق التكنولوجية** هي العوائق التي تتعلق بالإنتاج والتصنيع وتصميم المنتجات ونظم الاستهلاك وجميع جوانب نظم جمع النفايات وإدارتها واستعادتها. وتشمل عدم وجود المعايير وعدم التنسيق عبر مختلف حلقات سلسلة القيمة للمواد البلاستيكية، وكذلك غياب الضوابط البيئية ومواصفات النوعية للمواد البلاستيكية، واختلاف النهج المتبعة فيما يتعلق بأنواع التكنولوجيا والنظم المتعلقة بالاستعادة والفرز وإعادة المعالجة.

(د) **العوائق الإعلامية** تشمل الاستفادة من البيانات والبحوث والشفافية والتثقيف والتوعية. وللعوائق الإعلامية أيضاً صلة وثيقة بمسألتي الشمولية لمختلف الفئات والعدالة البيئية.

6- ويتبين من العمل الذي اضُطلع به من خلال عمليات وضع القوائم (المالية والتقنية)، وعمليات الجرد، وكذلك من المعلومات المقدمة من الخبراء، أن جميع العوائق لا تزال قائمة حتى الآن وأنها لم تعالج بالكامل. وأقر خبراء الفريق بالضرورة الملحة لترتيب أولويات السبل الكفيلة بتذليل هذه العوائق عن طريق اتخاذ الإجراءات في المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتحديد الثغرات وعوامل النجاح الرئيسية.

باء- الولايتان المسندتان بموجب الفقرة 7 (أ) و(ب) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4

7- جُمِعت المعلومات في إطار عملية الجرد من خلال دراسة استقصائية عبر الإنترنت ونظام لتقديم المعلومات السردية. وقُدم ما مجموعه 220 إجراء بواسطة الدراسة الاستقصائية على الإنترنت، في أربع فئات رئيسية: (أ) التشريعات والمعايير والقواعد، (ب) العمل الجماهيري، (ج) التكنولوجيا والعمليات، (د) الرصد والتحليل في مختلف مجالات التركيز/المستويات الجغرافية، والمناطق البيئية، ومراحل دورة الحياة.

(6) (UNEP/AHEG/2018/1/2، UNEP/AHEG/2018/1/6، UNEP/AHEG/2018/2/2).

8- وشملت المعلومات المقدمة في إطار عملية الجرد ما يلي: التركيز على الإجراءات الرامية إلى معالجة الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ وغياب التنسيق في رصد 25 بروتوكولاً مختلفاً ورد ذكرها في 37 إجراء من إجراءات الرصد المبلغ عنها. وركزت الإجراءات التي وصفت في عمليات الجرد على المناطق الساحلية أو البيئات الحضرية ومرحلة الاستخدام/الاستهلاك ومرحلة ما بعد الاستهلاك (فرز وإدارة المواد البلاستيكية التي تُجمَع) أو مراحل تصميم وإنتاج وتصنيع المواد الخام. وشملت مصادر التمويل الإجراءات المالية العامة والتمويل من القطاع الخاص والتبرعات الطوعية.

9- ومن أصل 53 إفادة قُدمت من المعلومات السردية[7] (باستخدام نموذج الإبلاغ الخاص بمجموعة العشرين) وردت 26 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و24 من المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، واثنتان من المنظمات الحكومية الدولية، و11 من كيانات الأمم المتحدة، وأشير إلى أن الدول الأعضاء تواصل تحديث وتطوير تشريعاتها وسياساتها ومعاييرها وقواعدها واستراتيجياتها بشأن القمامة البلاستيكية البحرية، وإن كانت الأطر الوطنية هي الأكثر شيوعاً في المعلومات المقدمة. وتشمل كذلك إجراءات تتعلق بحظر البلاستيك الذي يستخدم مرة واحدة، وإدارة النفايات، والمسؤولية الممتدة للمنتج، ونهج الاقتصاد الدائري، والحوافز/الروادع، وبناء القدرات، وعمليات التنظيف، وإجراءات الرصد، واستخدام المواد البلاستيكية القابلة للتحلل الأحيائي، واكتساب المعارف.

10- وأقر الخبراء بالجهود المبذولة في الجرد وبأهمية تتبع الجهود على نحو منهجي. ولاحظ الخبراء كذلك ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة على امتداد دورة الحياة من أجل معالجة مشكلة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة في المستقبل، بوسائل منها اتباع نهج الاقتصاد الدائري.

11- وحدَّدت قائمة جرد الموارد أو الآليات التقنية 132 مورداً. وكانت تقارير حالة المعارف، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات وحالات التطبيق وأفضل الممارسات هي الأكثر شيوعاً فيها. وشملت مراحل دورة الحياة إدارة النفايات (الجمع/الفرز/إعادة التدوير/التخلص النهائي)، والقمامة البلاستيكية البحرية (الرصد/الالتقاط)، ومنع تشكل القمامة وتخفيض النفايات، والتصميم والإنتاج والاستخدام والاستهلاك.

12- وأشار الفريق إلى أن التصدي للقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة يقتضي تنفيذ طائفة من السياسات والأنشطة والتكنولوجيا، التي يتميز الكثير منها بتكاليفه المالية الباهظة. ولذا فقد تواجه الدول الأعضاء والمنظمات عقبات مالية هامة في تنفيذ التدابير اللازمة.

13- ونظر جرد الموارد أو الآليات المالية في 75 مصدراً مالياً، شمل 75 في المائة منها إدارة النفايات باعتبارها مجالاً للتركيز. وشملت الموارد والآليات الأخرى التمويل للتكنولوجيا والعمليات (بما في ذلك البحث والتطوير؛ وتصميم المنتجات الجديدة أي المواد والعمليات الجديدة؛ وتغيير الممارسات والعمليات والإدارة والتخطيط البيئيان). وذُكِرت أيضاً موارد وآليات لدعم الإجراءات التي تشترك في تنفيذها جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص.

14- وبشكل عام، لا يزال التمويل المقدم بالكامل من الصناديق والمستثمرين والمنظمات من القطاع الخاص يشكل نسبة أقل من التمويل مقارنةً بالأموال العامة، وهناك تحديات تواجه البلدان في الاستفادة من أموال الصناديق المتعددة الأطراف، وصعوبات في تنسيق الميزانيات والخطط الوطنية مع الصناديق والمبادرات الدولية المختلفة، وقلة اهتمام من الجهات المانحة ببعض القطاعات التي تتسم بأثر كبير في المواد البلاستيكية، وعدم التركيز الصريح على البعد الجنساني، وضآلة الأموال المتاحة للمبادرات المجتمعية والمبادرات التي يقودها السكان الأصليون والمجتمعات الأصلية. وبناء على ذلك، ذُكِرت فرص جديدة للتمويل المبتكر كالمبادرات المشتركة بين القطاعين

(7) UNEP/AHEG/4/INF/6 – التقرير عن جرد الأنشطة والإجراءات القائمة التي تسعى إلى القضاء في الأجل الطويل على عمليات التصريف في المحيطات من أجل التقليل من القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.

العام والخاص، والتمويل المختلط، والسندات الزرقاء، وبرامج التعويض عن استخدام البلاستيك، وفرض ضرائب أو رسوم محددة على استخدام البلاستيك، وفرض رسوم مسبقة للتخلص من البلاستيك، والمسؤولية الممتدة للمُنتج، والعمل بصكوك تأمينية مبتكرة، وبرامج الشراء المفضلة بيئياً.

ثانياً- خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية المحتملة

ألف- قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2' و'3' و'4'

15- حدَّد الفريق طائفة من خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الإجراءات والنهج الابتكارية، واستراتيجيات ونهج الإدارة الطوعية والملزمة قانوناً[8]. وحدد أيضاً التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف خيارات الاستجابة[9]، ودرس جدوى وفعالية خيارات الاستجابة هذه[10].

16- وفيما يتعلق بطائفة مجموعة خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية (قرار الأمم المتحدة 7/3 الفقرة 10 (د) '2')، فقد قُسِّمت إلى أربع فئات فرعية: الاستجابات القانونية والسياساتية، والاستجابات التكنولوجية، والاستجابات الاقتصادية، والاستجابات التعليمية والإعلامية.

الفئة	*الصعيد الوطني*	*الصعيد الإقليمي*	*الصعيد الدولي*
الاستجابات القانونية والسياساتية	التدابير التشريعية (إدارة النفايات، الإطار، التحديد حسب الإنتاج/الاستخدام) خطط العمل الوطنية التدابير غير الملزمة والطوعية التي تكمل التدابير التشريعية	برامج البحار الإقليمية؛ أعمال الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد تنسيق السياسات في الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا خطط العمل التي وضعتها مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى	تعزيز الصكوك القائمة وضع آلية عالمية جديدة ملزمة قانوناً نهج ثلاثي الأركان: إدارة النفايات، وإعادة التدوير، والابتكار يمكن إدراج تدابير طوعية (الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية؛ خطة العمل العالمية) في كل الخيارات المذكورة فيما تقدم.
الاستجابات التكنولوجية	إعادة تصميم المواد والتعبئة والتغليف التي يدخل فيها البلاستيك إدخال تحسينات تكنولوجية في إدارة النفايات	برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار الذي يمول العمل الخاص بالقمامة البحرية (أفق 2020)	تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين، التعاون في مجال البحث والتطوير من أجل تحسين فهم مسارات وآثار القمامة البحرية والحلول المحتملة والابتكار التكنولوجي
الاستجابات الاقتصادية	تقديم الحوافز وفرض الضرائب والرسوم والغرامات		إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين في البنك الدولي آليات التمويل العالمية
الاستجابات التعليمية والإعلامية	مبادرات التثقيف والتوعية التي تطلق في المجتمع ككل أو ضمن قطاعات معينة	إقامة وحدات إقليمية تابعة للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية من أجل تعزيز جهود	إطلاق حملات مثل مشروع البحار النظيفة العالمي ومنتديات من قبيل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية المؤتمرات والمناسبات

(8) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2').

(9) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '3').

(10) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '4').

الفئة	الصعيد الوطني	الصعيد الإقليمي	الصعيد الدولي
		التعاون والتوعية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي مبادرات البحث وتنمية القدرات في إطار المؤسسات الإقليمية مثل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات	مبادرات المجتمع المدني مثل نظام محاسبة العلامات التجارية العالمية وحملات التوعية العالمية.

17- وتم تحليل ومناقشة تكاليف الخيارات الثلاثة للاستجابة القانونية والسياساتية الدولية في الوثيقة UNEP/AHEG/2018/2/2. وأبرز النقاش ضرورة وضع الأولوية للوقاية، وأبدي اهتمام بالخوض على نحو أدق في دراسة العناصر الكمية والنوعية للتكاليف والفوائد فيما يتعلق بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، على الرغم من التحديات الجسيمة التي ينطوي عليها مراعاة النطاق الكامل للتكاليف والفوائد. ومن الجلي أن تكلفة التقاعس عن العمل تتجاوز تكلفة اتخاذ الإجراءات لحماية البيئة وصحة الإنسان وثمة حاجة إلى تحديد هذه التكاليف كمياً. ومن الآراء الأخرى التي أُعرِب عنها أيضاً أهمية التفاعل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة من أجل الاستفادة من مجموعة المهارات والمعارف التقليدية ولمواءمة المنهجيات المتاحة بهدف تيسير إنتاج البيانات وتوفير بيانات قابلة للمقارنة.

18- واقتُرحت الخيارات التالية لتعزيز التنسيق والحوكمة، والأخذ ببعضها لا يمنع الأخذ ببعضها الآخر، ويمكن تدارسها بالتزامن:

(أ) مواصلة تعزيز الآليات القائمة والتنسيق على الصعيد العالمي؛

(ب) تحسين التنسيق على الصعيد الإقليمي وترسيخ خطط العمل الوطنية؛

(ج) تشجيع الأشكال الجديدة وتعزيز الأشكال القائمة من التمويل والدعم التقني للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) النظر في وضع اتفاق دولي محتمل ملزم قانوناً بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛

(هـ) النظر في إنشاء منتدى يتيح للحكومات وقطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى تبادل الخبرات وتنسيق العمل على أساس منتظم أو حسب الحاجة؛

(و) النهوض بالمبادرات القائمة وتعزيزها بما في ذلك المبادرات الطوعية.

باء- قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4 الفقرة 7 (د)

19- استناداً إلى نتائج الولاية المسندة بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3 الفقرة 10 (د) '2'-'4'، حلِّلت فعالية خيارات الاستجابة والأنشطة الحالية والمحتملة (على النحو الوارد فيما يلي) (استجابةً لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د)) من ناحية اكتمالها وإمكانية تنفيذها ونطاقها الزمني وآثارها. وشملت الأنماط العامة ما يلي:

(أ) تعزيز الإطار الدولي الحالي؛

(ب) وضع معايير تصميم عالمية؛

(ج) وضع إطار دولي جديد؛

(د) تعزيز الإطار الإقليمي؛

(هـ) وضع وتنفيذ خطط عمل إقليمية بشأن القمامة البحرية؛

(و) خطط العمل الوطنية المتعلقة بالقمامة البحرية؛

(ز) تعزيز إدارة النفايات الصلبة باستخدام الأدوات التنظيمية والمستندة إلى آليات السوق؛

(ح) استراتيجية وطنية لمنع تشكل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

20- وتبين النتيجة أن كل خيار من الخيارات التي حُللت له سمات مميزة يمكن أن تختلف آثارها باختلاف الظروف. وينبغي اعتبار بعض أنماط خيارات الاستجابة جزءا من أنماط أخرى لأن الخيارات المختلفة لا يستبعد بعضها بعضاً، علماً بأن البنية المتبعة في صياغة التقرير تأتي استجابة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4، الفقرة 7 (د). وعموماً، لا يمكن تقييم أي تدبير من تدابير السياسة العامة على أنه فعال دون قيد أو شرط وفي كل زمان ومكان؛ ويتوقف نجاح النمط العام على الظروف المحددة التي استُخدم في ظلها مثل السياق، والحالة، والمنطقة، والتوقيت/المرحلة، ولم تتيسر بيانات ومعلومات كافية لتقييم مدى فعالية خيارات الاستجابة المختلفة. وسيساعد توفر المزيد من المعارف وكذلك المؤشرات الوطنية والإقليمية والدولية على تحليل ورصد فعالية خيارات الاستجابة المختلفة، على نحو محايد وعلى صياغة مؤشرات واضحة ومجدية ومحددة الهدف وتطبيقها على جميع الجوانب الدولية والإقليمية والوطنية.

ثالثاً- الخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة

21- توافقت الآراء في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية على أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً. وبعد إملاء النظر في تحديد خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية إلى جانب تكاليفها وفوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية وبعد التفكر في جدواها وتحليل فعاليتها، عملاً بالفقرات الفرعية (د) من الفقرة 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 7/3[(11)]، حدد الفريق خيارات محتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة (قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الفقرة 10 (د) '5')، استُخلِصت من 14 إفادة من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والوكالات المتخصصة وست إفادات قدمتها المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية.

22- وجاءت الخيارات المحتملة المحددة على النحو التالي.

ويرجى ملاحظة أن

- الخيارات المحددة في هذا الموجز تعني الخيارات التي ورد ذكرها وتفصيلها في المعلومات المقدمة و/أو المداخلات من العديد المشاركين.
- هذه الخيارات ليست شاملة، وهناك خيارات محتملة أخرى ناقشها بعض المشاركين ولكنها لم تُدرج كخيارات محددة في هذا الموجز نظراً لاستحالة ذكر جميع الخيارات في الموجز. وتُجمع جميع المعلومات التي قدمها المشاركون في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/10 في حين تسجل جميع مداخلات المشاركين أثناء الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية في تقرير اجتماعه. ويجدر بالملاحظة أن جميع خيارات الاستجابة المحددة لا يستبعد بعضها بعضاً.

(11) جمعت المعلومات المقدمة في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/10، ''التقارير المتعلقة بالخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة''. وقدمت المعلومات الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومجموعات الدول الأعضاء الأخرى على النحو التالي: المجموعة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومجلس الشمال الأوروبي وإيران واليابان وماليزيا وميانمار والنرويج والفلبين وسنغافورة وسويسرا وتيمور – ليشتي وفييت نام والولايات المتحدة. وقدم المعلومات المجموعات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية التالية: مؤسسة الرفاه (Association Welfare) ومركز القانون البيئي الدولي، ووكالة التحقيقات البيئية ومؤسسة غايا (GAIA)؛ ومؤسسة الهند المعنية بالمياه؛ والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية؛ ومؤسسة تنمية الشباب الصومالية؛ والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

(أ) الرؤية العالمية المشتركة

وضع رؤية وهدف طويلي الأمد جديدين و/أو تقاسم الرؤية والهدف القائمين من أجل القضاء على عمليات تصريف البلاستيك في البحار والمحيطات. ومن أمثلة الرؤية المشتركة: الهدف 14-1 من أهداف التنمية المستدامة، ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء الخاصة بمجموعة العشرين، والميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات والقرار 7/3 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضاء البعيد الأمد على عمليات تصريف القمامة والجسميات البلاستيكية الدقيقة في البحار والمحيطات وتجنب إلحاق الضرر بالنظام الإيكولوجي البحري.

(ب) خطط العمل الوطنية وتطبيقها

وضع خطط عمل وطنية يمكن أن تشمل قدر الإمكان جميع مراحل دورة حياة البلاستيك من مراحل المنبع الأولى، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك المستدامان، إلى نهايتها بما في ذلك الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، باعتبار ذلك الإطار الأساسي الذي يقوم عليه اتخاذ التدابير المضادة فيما يخص القمامة البلاستيكية البحرية. ومن الضروري مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل بلد، وبوجه خاص للبلدان الأشد تضرراً التي تمتلك قدراً محدوداً من الموارد والقدرات التكنولوجية والمالية. ويمكن أن تشمل خطط العمل الوطنية أطراً أساسية للسياسات العامة، ومؤشرات ذات صلة لاستعراض التقدم المحرز، والنهوض بالشفافية والإبلاغ، وتدابير مضادة مختلفة، مثل الحلول المبتكرة وأنشطة التوعية لتقليل الاستخدام الذي يمكن تجنبه للمواد البلاستيكية وتطبيق نُهُج الاقتصاد في خطط أخرى.

(ج) التعاون الإقليمي والدولي لتيسير الإجراءات الوطنية

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستجابات الوطنية الفعالة، ولا سيما للبلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة، التي تواجه صعوبات في وضع وتنفيذ هذه الخطط.

'1' المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لدعم الدول في تنفيذ التدابير المضادة و/أو خطط العمل الوطنية.

'2' تقاسم أفضل الممارسات فيما يخص التعلم من الأقران وقياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي.

(د) الأسس العلمية

مواصلة توسيع المعارف العلمية المتعلقة بالقمامة البحرية وتجميعها وتقاسمها، ولا سيما فيما يتعلق بالرصد وجرد المصادر وتقييم الأثر من أجل تيسير اتباع النهج اللازم القائم على الأدلة والمستند إلى العلم في وضع السياسات لقياس مدى النجاح في تحقيق الرؤية والأهداف المشتركة.

'1' تطوير تكنولوجيا الرصد ونظمه من أجل تحديد مصادر وتدفقات البلاستيك.

'2' توحيد/مواءمة الرصد وإبلاغ البيانات بشأن أثر تدابير الاستجابة.

'3' إنشاء فريق استشاري علمي دولي.

(هـ) مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

تيسير مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين دعماً لعمليات صنع القرار وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى معالجة مشكلة القمامة البحرية. وتشمل أمثلة الشراكات النموذجية و/أو المحتملة لأصحاب المصلحة المتعددين والإطارات والمنابر المتعددة القطاعات

'1' منصة لأصحاب المصلحة المتعددين يشغّلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

'2' النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) الذي يمكن أن يدعم الجهود المبذولة في إدارة المركبات والمواد الكيميائية.

'3' الشراكة في إطار اتفاقية بازل.

'4' المنصة الإلكترونية من عملية الجرد.

(و) تعزيز الصكوك القائمة

تعزيز الصكوك والأطر والشراكات والإجراءات القائمة، مثل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، والعمل الجاري في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وإطار تنفيذ مجموعة العشرين والميثاق المتعلق بالبلاستيك في البحار والمحيطات. وقد تشمل جهود التعزيز هذه الجهود التعاونية على النحو التالي:

'1' توسيع الكيانات المشاركة بما في ذلك طائفة واسعة من الجهات من القطاعين العام والخاص.

'2' وضع خطط استعراض أكثر فعالية، مثل المؤشرات الكمية المؤقتة والاستعراض الدوري.

'3' مشاريع تجريبية مشتركة للتصدي للتحديات في الميدان.

'4' تنمية وتحسين قدرات البلدان بما في ذلك في مجال تطبيق الإدارة السليمة بيئياً للنفايات.

(ز) صك عالمي جديد

وضع اتفاق أو إطار عالمي أو نوع آخر من الصكوك العالمية لتوفير إطار قانوني للاستجابة العالمية وتيسير الاستجابات الوطنية ولا سيما للبلدان ذات الموارد والقدرات المحدودة، ويمكن أن يتضمن عناصر ملزمة قانوناً و/أو غير ملزمة، مثل:

'1' قيم مستهدفة للتخفيض على الصعيدين العالمي والوطني

'2' معايير التصميم

'3' التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها

'4' تيسير خطط العمل الوطنية والإقليمية

'5' تبادل المعارف العلمية من خلال فريق علمي واستخدام منهجية رصد منسقة عالمياً.

'6' وقد يتطلب هذا الخيار عملية تفاوض حكومية دولية، مثل إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية، تهدف إلى وضع الإطار والتنسيق لهذا الصك العالمي الجديد.

(ح) تعزيز التنسيق بين الصكوك

تعزيز إطار التنسيق فيما بين الصكوك القائمة وبين الصكوك القائمة والمستقبلية سعياً إلى تعزيز التعاون وتجنب ازدواجية الجهود من أجل العمل على تحقيق رؤية مشتركة.

23- ومع إنجاز فريق الخبراء المخصص لولايته في اجتماعه الرابع، تم الآن تحديد الخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة. وأعرب الكثير من المشاركين عن رأيهم بأن الفريق ينبغي أن يوصي ببدء المفاوضات بشأن اتفاق عالمي (إما ملزم قانوناً أو طوعياً). وأعرب مشاركون آخرون عن تفضيلهم لخيارات الاستجابة الأخرى أو أشاروا إلى أن ولاية فريق الخبراء المخصص هي تقديم المعلومات

التقنية إلى جمعية البيئة عبر مجموعة من خيارات الاستجابة المحتملة، وليست تقديم التوصيات عن العمليات السياساتية و/أو عمليات صياغة السياسات المحددة التي ينبغي أن تتبعها جمعية البيئة. وود جميع الخبراء في الفريق توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة إلى الإقرار بحجم هذه القضية وضرورتها الملحة، والنظر بجدية في هذه الخيارات المحددة والعمل على نحو تعاوني نحو الدورة الخامسة من جمعية البيئة.

24- ومع مراعاة الاتفاق العام بشأن "نهج الخطوتين" الذي سيتبع للدورة الخامسة لجمعية البيئة، أعرب فريق الخبراء عن تقديره لاستعداد المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كفالة أن يظل العمل الذي نفذ حتى الآن مواكباً للتطورات ويخضع للتحديث لأغراض الدورة المستأنفة من الدورة الخامسة لجمعية البيئة، ولاستعدادها، أن تنظم، عند الطلب، مشاورات تمهيدية غير رسمية لدعم الأعمال التحضيرية للدورة المستأنفة.

25- ولا يزال الخبراء الذين ينضمون إلى الفريق ملتزمين، في سياق مسؤوليتهم الخاصة، بالمساهمة في الجهود الرامية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة.